



APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 9 آذار 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- صندوق دان ديفيد سيوقف دعم الأبحاث العلمية في الجامعات والتي تصل سنويا إلى 3 مليون دولار
- توثيق يهود وهم يرشقون الحجارة على منازل الفلسطينيين في الخليل تحت أعين الجنود
- قادة شرطة سابقون في رسالة لنتنياهو: عليك الإطاحة ببن غفير الذي سيوصلنا إلى انتفاضة ثالثة

معاريف:

- الاحتجاج ضد القوانين يتعاظم وسيتم اليوم إغلاق الشوارع الرئيسية خاصة الشارع المؤدي إلى مطار اللد للحيلولة دون وصول نتنياهو إلى المطار
- مواصلة سحب الأموال من إسرائيل: شركة هايتك تسحب نصف مليار دولار من استثماراتها بتل أبيب بسبب إضعاف القضاء
- طيارون خلال لقاءهم رئيس أركان الجيش: إذا أُقرت القوانين فلن نخدم بالجيش
- وزير الدفاع الأميركي سيصل إلى تل أبيب لكن لن يخرج من المطار بسبب الاحتجاجات
- المعارضة ترفض اقتراح التسوية - تقرير: النساء في إسرائيل يحصلن على رواتب أقل بـ30% من الرجال

يديعوت احرونوت:

- مظاهرات اليوم في جميع أنحاء إسرائيل ضد حكومة نتنياهو

- المتظاهرون سيحاولون إغلاق الشارع إلى مطار اللد للتشويش على زيارة نتنياهو لإيطاليا
 - المفتش العام للشرطة: سنضرب بيد من حديد كل من سيحاول إغلاق مفارق الطرق والشارع إلى مطار اللد
 - بن غبير: لن نسمح بالفوضى وإغلاق الشوارع
 - نتنياهو سيلتقي رئيسة حكومة إيطاليا وسيطلب منها نقل سفارة بلادها إلى القدس
 - رئيس أركان الجيش: رفض الخدمة خط أحمر
 - الجالية اليهودية في فرنسا تعارض زيارة وزير المالية سموتريتش لباريس لأنه يشكل خطراً على إسرائيل
 - سموتريتش يصل إلى الولايات المتحدة صباح الإثنين للمشاركة في مؤتمر والمنظمات اليهودية كافة ستقاطعه
- تايمز أوف إسرائيل:**

انطلاق "يوم المقاومة" ضد خطة الإصلاح القضائي مع مظاهرات وإغلاق طرق
 المتظاهرون ضد الإصلاح القضائي يستعدون لـ"يوم مقاومة" في أنحاء البلاد الخميس
 . شركة تكنولوجيا بارزة تسحب 500 مليون دولار من إسرائيل، وتعرض حزم إعادة التوطين على الموظفين
 . سموتريتش يزعم أنه لم يكن يدرك أنه كان سيُنظر إلى دعوته إلى "محو" حوارة على أنها أمر عسكري

* * *

عين على العدو الخميس 9-3-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- جيش العدو: قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 15 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة، كما سقطت مسيرة من نوع راكب السماء ولا خوف من تسرب معلومات.
- إذاعة جيش العدو: قوة خاصة قامت بتصفية 3 فلسطينيين في سيارة قرب جنين.

- والا العبري: أطلق المطلوبون النار على القوة الخاصة بل ونجحوا في إصابة مركبات القوة.
- القناة 14 العبرية: مركبة فلسطينية حاولت دهس مجموعة من الجنود في حوارة، فأطلقوا النار تجاهها – لا إصابات.
- إنقاذ بلا حدود: أضرار في حافلة للمستوطنين، بعد رشقها بالحجارة، على طريق غوش عتصيون-الخليل، قرب بيت أمر.
- المراسل العسكري لمعاريف تال ليف رام ل 103 fm: في البداية ظنوا أن صاروخ الليلة لم يتخط منطقة السياج، وفي النهاية اتضح أنه تخطى، بكل الأحوال الإطلاق تم، ولم يكن هناك رد، وأنا شخصياً أعتقد أنه كان يجب الرد.
- القناة 12 العبرية 4: أعيرة نارية أطلقت تجاه رئيس مجلس مستوطنات شمال الضفة يوسي دغان، خلال جولة في منطقة متسبيه يوسف، لا إصابات، هذه المرة الثانية خلال الأشهر الخمسة الماضية التي يتعرض فيها داغان لإطلاق نار.
- المتحدث باسم جيش العدو: وردت تقارير عن تفجير عبوة ناسفة بالقرب من قوة عسكرية عند حدود قطاع غزة كانت تقوم بنشاط عسكري غرب السياج الأمني، لم تقع إصابات، وردت دبابات الجيش بقصف موقع عسكري لمنظمة حماس، تفاصيل الحادث قيد الفحص.
- القناة 12: مسؤول أمني: قد تكون العبوة التي انفجرت عند حدود غزة "قديمة"، لكن التحقيق مستمر.
- ידיעות أحرونوت: يقوم الجيش الإسرائيلي حالياً بالتحقيق في موعد زرع العبوة عند الحدود مع غزة، وما إذا كانت خلية زرعها هناك، أم أنها زرعت هناك بطريقة أخرى.
- منظمة جبل الهيكل 453: "مستوطننا اقتحموا المسجد الأقصى خلال أيام عيد المساخر اليهودي."

الشأن الإقليمي والدولي:

- القناة 13 العبرية: من المتوقع أن يطلب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من إيطاليا نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس خلال زيارته غداً.
- مسؤول في الإدارة الأمريكية لموقع القناة 7: لا توجد نية لمقاطعة الوزير "بتسلئيل سموتريتش" خلال زيارته.

- القناة 12 العبرية: مسؤولون في إدارة بايدن يرفضون التحدث في مؤتمر "البوندوس" الأسبوع القادم، بسبب نية وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش المشاركة فيه.
- "مسؤولون إسرائيليون" كبار لموقع والا: "المباحثات التي أجراها مسؤولون إسرائيليون وأمريكيون كبار حول الملف الإيراني هذا الأسبوع، تشير إلى تقارب كبير في مواقف الجانبين من هذه القضية."
- موقع والا العبري: بسبب التظاهرات، أرجأ وزير الدفاع الأمريكي أوستن وصوله من مصر إلى تل أبيب من الليلة إلى اليوم الخميس، حيث سيعقد اجتماعاته مع وزير الدفاع غالانت ورئيس الوزراء نتنياهو في مطار بن غوريون، وفي نهايتها سيعود إلى الولايات المتحدة.

الشأن الداخلي:

- "دورون كدوش": "على الرغم من طلب الشرطة التمديد، قرر وزير الجيش غالانت عدم تمديد الإغلاق المفروض على مناطق السلطة، وسيتم رفعه اليوم عند منتصف الليل، عارض الجيش والشاباك تمديد الإغلاق ونصحوا وزير الدفاع بعدم القيام بذلك وبناء عليه عمل بالنصيحة."
- موقع القناة 7: قادة سابقون في الشرطة بعثوا برسالة لنتنياهو طالبوا فيها بعزل الوزير "إيتمار بن غير" لأنه يستغل الأحداث ونشاط الشرطة لأغراضه السياسية.
- قناة كان العبرية: مجلس الوزراء يصدّق على تعيين وزير القضاء "ياريف ليفين" القائم بأعمال رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو".
- القناة 13 العبرية: استعدادات للتعامل مع مظاهرات "يوم مناهضة الدكتاتورية" غداً، سينشر 3000 شرطي وسيتم فرض غرامة 500 شيكل لكل سائق يعرقل المرور عمداً نحو مطار بن غوريون بهدف تعطيل رحلة نتنياهو وسارة إلى روما.
- القناة 12 العبرية: أجرى قائد الشرطة يعقوب شبتاي تقييماً للوضع استعداداً للمظاهرات المتوقعة غداً، وأكد شبتاي أن الشرطة لن تتسامح مطلقاً مع الاضطرابات والأضرار التي قد تلحق بالممتلكات وتعطل الحياة.
- "إسرائيل اليوم": انتشار مكثف لعناصر و"مركبات الشرطة الإسرائيلية" في جميع أنحاء مطار "بن غريون" بتل أبيب.
- القناة 7 العبرية: احتجاجاً على الإصلاح القضائي: قد تتأثر أكثر من 100 رحلة جوية بسبب الاضطرابات على الطرق المؤدية إلى مطار بن غريون في تل أبيب.

- موقع والا العبري: نشر ألف عضو من حزب الليكود خطاباً يدعمون فيه مواصلة الترويج لقانون الإصلاح القضائي.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- "بن غفير" يرد على رسالة قادة الشرطة السابقين الذين طالبوا بعزله: "الضباط الفشلية يطالبون بعزلي، لم يطلب أحد مساعدتكم، لقد تم اختياري من قبل شعب إسرائيل، افعلوا المعروف ببقائكم في البيوت وعدم التدخل فيما لا يعنيتكم."
- "وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش" يعتذر على حسابه على فيسبوك عن تصريحه بأنه "بمحو قرية حوارة"، وقال: "لم يخطر ببالي أبداً، ولا حتى لجزء من الثانية أن تصريحاتي يمكن أن تفهم بهذا الشكل، هذه الأفكار ليست في قاموسي، لم أتخيل قط أن كلماتي يمكن فهمها على أنها دعوة للقتل العشوائي للنساء والأطفال في القرية."
- "بن غفير": "لن نسمح بحدوث أي فوضى وتجمهر للمتظاهرين غدا في مطار بن غوريون والطرق السريعة."
- "يائير ليفي": "كلما زاد الردع في شمال الضفة، كلما سحقتنا الردع أمام غزة وأظهرنا التراخي والضعف هناك."
- "الموغ بوكير": "ببساطة تامة: عندما لا ترد الحكومة على إطلاق الصواريخ في الليل، فإنها تتلقى محاولة جديدة لاستهداف قوات الجيش في وضوح النهار."
- "ماندي ريزل": "الحكومة التي لا ترد على إطلاق الصواريخ في الليل – تتلقى عبوات وقذائف خلال النهار – هكذا يكون الأمر عندما تبدو الحكومة ضعيفة."

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: انطلاق "يوم المقاومة" ضد خطة الإصلاح القضائي مع مظاهرات وإغلاق طرق

نشطاء يحاصرون مكتب مؤسسة فكرية محافظة مشاركة في الخطة؛ مسيرات وإضرابات وتأخير في حركة المرور والقطار في كل أنحاء البلاد؛ المتظاهرون يسعون إلى تعطيل زيارة رئيس الوزراء إلى إيطاليا

تم إغلاق الطرق في جميع أنحاء البلاد صباح الخميس مع انطلاق احتجاجات "يوم المقاومة" ضد خطة الإصلاح القضائي للحكومة. ومن المقرر أن يشهد اليوم مسيرات وإضرابات مؤقتة في أماكن العمل وإغلاق طرق رئيسية وتعطيل خدمات القطارات وتجمعات خارج منازل كبار مسؤولين حكوميين. وتشمل الاحتجاجات بشكل خاص خططا لإغلاق الطرق حول مطار بن غوريون في محاولة لعرقلة سفر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى إيطاليا، حيث من المقرر أن يقوم بزيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام يلتقي خلالها برئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني. وبدأت فعاليات يوم الخميس بمسيرات نظمها أولياء أمور وأطفال، والتي انطلقت من المدارس ووصلت إلى نقاط التقاء مركزية في جميع أنحاء البلاد.

وقالت الشرطة إنه تم إغلاق عدد من الطرق الرئيسية والتقاطعات، خاصة في وسط البلاد وتل أبيب. وطُلب من السائقين أن يتوقعوا اضطرابات على مدار اليوم، وقالت عدد من الشركات - بما في ذلك عملاق البقالة "شوفرسال" - إنهم لن يكونوا قادرين على ضمان تسليم الطلبات. وأقيمت مسيرات خارج منازل عدد من المشرعين الحكوميين، بما في ذلك من أمام منزل رئيس الكنيست أمير أوحانا في تل أبيب. وفي القدس، وضع الناشط أكياس رمل وأسلاك شائكة عند مدخل مكاتب "منتدى كوهيلت"، وهو مركز أبحاث محافظ منخرط بعمق في خطة الحكومة المثيرة للجدل لإصلاح النظام القضائي. وقالت الشرطة إنه تم اعتقال شخصين لاستجوابهما فيما يتعلق بالحادث التي نفذتها مجموعة مرتبطة بجنود الاحتياط المعارضين لخطة الإصلاح. وتم نشر تفاصيل أحداث الاحتجاج في موقع مخصص وخريطة على الإنترنت، حيث وعد المنظمون بـ"العديد من المفاجآت"، مما يشير إلى وجود المزيد من الإجراءات المخطط لها والتي لم يتم الإعلان عنها علنا. وقال المنظمون في بيان إنه "واجب مدني أن نقاوم الديكتاتورية وهذه هي الطريقة الوحيدة لإعادة إسرائيل إلى طريق الديمقراطية. هذه معركة كبيرة من أجل استقلال المواطنين الإسرائيليين ضد الاستبداد الذي سيدمر ما بنيناه هنا لأكثر من 70 عاما. ندعو الجمهور بأكمله للمشاركة في الاحتجاجات." ودعا زعماء الاحتجاجات المتظاهرين إلى إغلاق الطرق حول مطار بن غوريون في الوقت الذي من المقرر فيه أن يغادر نتنياهو وزوجته على متن طائرة متوجهين إلى إيطاليا.

وواجهت الرحلة عقبات في السابق عندما عجزت شركة الطيران الوطنية "إل عال" عن العثور على طاقم لتسيير رحلة رئيس الوزراء - وهي مشكلة ألقى باللوم فيها على نقص في القوى العاملة، ولكنها ربما قد تكون تأثرت أيضا بالغضب العام المتزايد من الحكومة وجهودها لإضعاف نظام القضاء. وكان من المقرر أن تنطلق مظاهرة كبيرة في تل أبيب من ميدان "هبيما" بالمدينة. بالإضافة إلى ذلك، تم التخطيط لاحتجاجات من قبل عمال من قطاع التكنولوجيا الفائقة (الهايتك) في 15 موقعا في جميع أنحاء البلاد. وقالت الشرطة إنها أيضا

تستعد للمظاهرات، حيث من المقرر نشر 3000 شرطي في جميع أنحاء البلاد. وحذر المسؤولون أن السائقين الذين يتسببون عن عمد في مشاكل مرورية سيواجهون غرامات قدرها 500 شيكل (140 دولارا) وأنه يمكن حجز أي سيارة تُترك على الطرق.

وقال وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير إنه أمر الشرطة بضمان حرية التعبير، "لكن مطار بن غوريون وطرق النقل الرئيسية خارج الحدود." وأضاف "لن نسمح بالفوضى". وأصدر بن غفير تعليمات للشرطة باستخدام القوة ضد المتظاهرين الذين يغلقون الطرق، والذين نعتمهم هو وأعضاء آخرون في الحكومة بأنهم "أناركيون".

وقال المفوض العام للشرطة كوبي شبتاي إن الشرطة ستضمن الحق في الاحتجاج، لكن "لن تتقبل أبدا أعمال الشغب وتخريب الممتلكات وإلحاق الضرر برموز الدولة وتعطيل الروتين." وقال "لن نسمح بإغلاق الطرق التي لم يتم تنسيقها والموافقة عليها مسبقا. يطلب من الجمهور بأكمله اتباع القانون واحترام عمل الضباط وعناصر الشرطة على الأرض."

وحذر قائد لواء المركز في الشرطة آفي بيطنون مساء الأربعاء من أن إغلاق الطرق المؤدية إلى المطار قد "ينتهي بكارثة"، خوفا من أن يمنع المحتجون عناصر إنفاذ القانون من الاستجابة للحوادث الأمنية المحتملة في المطار.

ودعت سلطة المطارات الإسرائيلية المسافرين المغادرين للبلاد الوصول مبكرا إلى مطار بن غوريون للحاق برحلاتهم يوم الخميس، تحسبا لحدوث اضطرابات. وقالت سلطة المطارات إنه من المفضل الوصول عبر القطار، مضيفة أنه على الركاب أن يكونوا على اتصال بشركات الطيران التي يسافرون معها.

ويبدو أن الاحتجاجات المخطط لها قد أثرت على جدول زيارة وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن إلى إسرائيل. وكان من المقرر في البداية أن يصل أوستن إلى إسرائيل في وقت لاحق يوم الأربعاء. لكن بدلا من ذلك، سيصل الوزير إلى البلاد الخميس وسيلتقي بوزير الدفاع يوآف غالانت في مقر شركة الصناعات الفضائية الإسرائيلية، المتاخمة للمطار، قبل أن يغادر البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تم إلغاء مراسم كان من المقرر أن يستلم فيها رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ أوراق اعتماد عدد من السفراء الجدد. وكان من المقرر أن يتم إجراء الحدث في مقر إقامة الرئيس في القدس، موقع عدد من الاحتجاجات.

يوم الأربعاء، شكلت عشرات الآلاف من النساء في جميع أنحاء البلاد سلسلة بشرية للاحتفال باليوم العالمي للمرأة وتأثير الإصلاح القضائي على حقوق المرأة. اجتمعت النساء، مرتديات قمصان حمراء، في عشرات من النقاط، ورفعن لافتات كتب عليها شعارات مثل "المس بحقوق المرأة - ليس في عهدنا."

ويقول المنتقدون إن مقترحات الائتلاف ستضعف الطابع الديمقراطي لإسرائيل وتزيل عنصرا رئيسيا من ضوابطها وتوازنها وتترك الأقليات دون حماية. ويدعي مؤيدو الخطة بأنها إصلاح ضروري للغاية لكبح تدخل المحاكم في الأمور التنفيذية. وفي الأسبوع الماضي، نظم المتظاهرون "يوم تشويش" في جميع أنحاء البلاد والذي شهد مظاهرة كبيرة في تل أبيب أغلق المتظاهرون خلالها تقاطعا رئيسيا في المدينة. واستخدمت الشرطة الخيالة وخراطيم المياه وقنابل الصوت لتفريقهم. وتعرضت القوة لانتقادات بسبب المعاملة القاسية للمتظاهرين، بما في ذلك الضابط الذي ألقى قنبلة صوتية على حشد من الناس. وتم فتح تحقيق في سلوك الضابط. وفيما يلي جدول الفعاليات الاحتجاجية الرئيسية المخطط لها الخميس، كما أعلن عنها المنظمون:

- 7 صباحًا: قوافل احتجاجية من المركبات الزراعية تغادر التجمعات الزراعية في جميع أنحاء البلاد.
- 8 صباحًا: مظاهرات لأولياء الأمور والطلاب خارج عشرات المدارس في جميع أنحاء البلاد.
- 8 صباحًا: "مسيرة إسرائيل لن تكون دكتاتورية" تنطلق من مفرق نامير-يهودا مكابي في تل أبيب إلى ميدان ميلانو لتوقيع إعلان الاستقلال.
- 9:15 صباحًا: انطلاق قافلة من قدامى المحاربين ذوي الإعاقات في الجيش الإسرائيلي من مواقع مختلفة إلى ترمينال 1 في مطار بن غوريون.
- 10:30 صباحًا: وصول المتظاهرين بسياراتهم والقيادة ببطء حول مطار بن غوريون لتعطيل حركة المرور.
- 11 صباحًا: احتجاجات من قبل العاملين في قطاع التكنولوجيا الفائقة (الهايتك) في جميع أنحاء البلاد.
- 11 صباحًا: انطلاق مسيرة من ميدان "هبيما" في تل أبيب باتجاه شارع كابلان.
- 4:30 مساءً: مظاهرة خارج منزل وزير الاقتصاد نير بركات في القدس.

- 5مساءً: حدث "يوم الغضب" في مفرق كركور في الشمال.
- 6مساءً: مظاهرة أمام منزل وزير العدل ياريف ليفين وسط مدينة موديعين.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: شركة تكنولوجيا بارزة تسحب 500 مليون دولار من إسرائيل، وتعرض حزم إعادة التوطين على الموظفين

الرئيس التنفيذي لشركة Riskified قلق من احتمال حد الحكومة من التحويلات وسط عدم الاستقرار المالي؛ يقول أن عدد محدود من العمال يمكنهم الانتقال إلى البرتغال، وسيحصل آخرون على الدعم إذا انتقلوا بشكل مستقل وأعلنت شركة التكنولوجيا الإسرائيلية البارزة "ريسكيفايد (Riskified)" يوم الأربعاء أنها ستحول 500 مليون دولار إلى خارج البلاد، وستقدم عددا محدودا من حزم إعادة التوطين للموظفين المعنيين.

قال الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لشركة مكافحة الاحتيال عيدو غال في رسالة بريد إلكتروني إلى الموظفين، إن الشركة تقوم بتحويل الأموال، والتي تشكل "بشكل أساسي جميع" احتياطات الشركة في إسرائيل، بسبب مخاوف من أن تبدأ الحكومة في فرض قيود على التحويلات النقدية. وكتب غال في رسالة بريد إلكتروني باللغة الإنجليزية موجهة إلى جميع الموظفين، "ما يقلقنا هو أنه مع تدهور الوضع المالي، ومن أجل الحفاظ على الاستقرار المالي، ستحد الحكومة من تحويلات وسحب المبالغ الكبيرة... يمكن أن تؤدي القوانين التي يتم تمريرها إلى تفكيك نظامنا القضائي المستقل." "من المرجح أن يؤدي هذا إلى انكماش اقتصادي ملموس وطويل الأمد في إسرائيل. والأهم من ذلك، سيؤدي هذا إلى تحول إسرائيل من ديمقراطية ذات قيم ليبرالية إلى دولة أكثر سلطوية. أعتقد أن نتائج هذا الإصلاح ستكون سيئة فقط." وقال غال أيضا إن الشركة ستوسع عمليات البحث والتطوير في البرتغال، وأن هناك خيارات إعادة توطين متاحة للموظفين. وقال غال: "لدينا عدد محدود من حزم إعادة التوطين المتاحة، ولكن يمكننا أيضا دعم الأفراد المهتمين بالقيام بهذه الخطوة بأنفسهم."

وكانت شركة "ريسكيفايد" واحدة من أولى شركات التكنولوجيا التي قدمت الدعم علنا للاحتجاجات، ومنحت العمال موافقة تامة للانضمام إلى الإضرابات والمظاهرات ضد الإصلاح القضائي المثير للجدل. وأعاد غال التأكيد على أنه سيسمح للموظفين

بمواصلة الاحتجاج دون اضطارهم استخدام أيام الإجازة.

ويقول المنتقدون إن خطط الحكومة لتقييد القضاء ستضعف الطابع الديمقراطي لإسرائيل، وتزيل عنصرا رئيسيا من ضوابطها وتوازنها، وتترك الأقليات دون حماية. وجاء إعلان الشركة بعد يوم من إعلان وكالة التصنيف "موديز" أن مقترحات الحكومة قد تضعف القوة المؤسسية في البلاد وستؤثر سلبا على آفاقها الاقتصادية. وكان تحذير الوكالة هو أحدث إشارة من مجتمع الأعمال بأن خطط الحكومة قد تعرقل استمرار الاستثمار في البلاد، حيث ذكرت تقارير أن بعض المستثمرين بدأوا بالفعل في تقليص أو تجميد تدفق الأموال إلى إسرائيل.

وأشارت "موديز" إلى أن الخطط القضائية من شأنها "تعديل استقلال القضاء والضوابط والتوازنات الفعالة بشكل جوهري" في الحكومة، وقالت إن المؤسسات الإسرائيلية كانت عاملا مهما في ملفها الائتماني. وسلط التقرير الضوء على قطاع التكنولوجيا الحيوي في إسرائيل، والذي يمثل حوالي نصف جميع الصادرات وربع واردات ضريبة الدخل، ويعتمد على الاستثمار الأجنبي. وقالت "موديز" أيضا إن ترويج المتشددين في الحكومة للاستيطان في الضفة الغربية قد يضر بالعلاقات مع الدول العربية المجاورة، مما قد يكون له تأثير اقتصادي سلبي. وموديز "هي واحدة من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الرئيسية التي تستخدمها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لقياس مخاطر الاستثمار.

في الأسبوع الماضي، أكدت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني التصنيف الائتماني A+ لإسرائيل مع نظرة مستقبلية مستقرة، مستشهدة باقتصاد الدولة "المتنوع والمرن"، لكنها حذرت أيضا من أن التغييرات القضائية التي تخطط لها الحكومة قد يكون لها "تأثير سلبي" على الملف الائتماني للبلاد. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت مجموعة من مئات الاقتصاديين الإسرائيليين تحذيرًا جديدًا الأسبوع الماضي من أن الانهيار المالي يمكن أن يحدث "بشكل أقوى وأسرع" مما توقعوه في البداية عندما صاغوا "رسالة طوارئ" التي حذروا فيها من أن التغييرات القضائية بعيدة المدى التي قدمتها الحكومة يمكن أن يكون لها تداعيات خطيرة. وفي الشهر الماضي، أعلن توم ليفني، مؤسس شركة "فيربيت (Verbit)"، وهي شركة أخرى من أنجح شركات التكنولوجيا في إسرائيل، أنه سيغادر البلاد وسيتوقف عن دفع الضرائب احتجاجًا على الإصلاح القضائي الجديد الذي تخطط له الحكومة المتشددة. وقال ليفني، الذي قُدرت قيمة شركته بـ 2 مليار دولار في آخر جولة تمويل في أواخر عام 2021، إنه شجع المديرين التنفيذيين البارزين الآخرين في مجال التكنولوجيا على اتباع خطواته. وقالت شركة "ويز" الإسرائيلية الناشئة في مجال الأمن السيبراني، والتي جمعت 300 مليون دولار بتقييم قدره

10 مليارات دولار في أحدث جولة تمويل لها، الشهر الماضي أن رأس المال لن يُستثمر في إسرائيل بالنظر إلى حالة عدم اليقين بشأن النظام القضائي في البلاد.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: سموتريتش يزعم أنه لم يكن يدرك أنه كان سيُنظر إلى دعوته إلى "محو" حوارة على أنها أمر عسكري

في اعتذار بعد تصريحاته المثيرة للجدل، الوزير اليميني المتطرف يقول إنه يتعين عليه إجراء محاسبة للذات لأن الطيارين فهموا كلماته على أنها توجيه لإبادة بلدة كاملة

اعتذر وزير المالية بتسلييل سموتريتش الأربعاء عن دعوته إلى "محو" قرية فلسطينية، زاعما أنه لم يدرك أن التصريحات، التي أثارت احتجاجا شديدا من جانب عشرات الطيارين في سلاح الجو الإسرائيلي، قد تُفسر على أنها أمر عسكري. منذ أن صرح بالأقوال المثيرة للجدل قبل أسبوع، سعى سموتريتش عدة مرات إلى التراجع عن أقواله، إلا أن بيان الأربعاء، في منشور مطول على فيسبوك، ذهب إلى أبعد من توضيحاته السابقة وشمل اعتذارا إلى الجيش الإسرائيلي إلى جانب الاعتراف بأن ينبغي عليه إجراء "محاسبة للذات". وأثارت تصريحات وزير المالية بشأن حوارة - حيث قُتل شقيقان إسرائيليان بالرصاص في هجوم الأسبوع الماضي، تلاه اعتداء دام قام به مئات المستوطنين بعد عدة ساعات على البلدة- عناوين الصحف الدولية ودفعت إدارة بايدن إلى التفكير في رفض منحه تأشيرة الدخول لحضور مؤتمر "إسرائيل بوندز" في واشنطن يوم الأحد. بدأت الفضيحة قبل أسبوع عندما سُئل عن سبب "إعجابه" بتغريدة لنائب رئيس المجلس الإقليمي السامرة دافيد بن تسيون والتي دعا فيها "لمحو قرية حوارة اليوم". ورد سموتريتش "أعتقد أن قرية حوارة يجب أن تُمحي، وأن على دولة إسرائيل القيام بذلك"، مضيفا أنه لا ينبغي أن يقوم مواطنون عاديون بذلك "لا سمح الله".

سموتريتش، الذي يرأس حزب "الصهيونية الدينية" اليميني المتطرف، يعمل أيضا كوزير في وزارة الدفاع مسؤول عن الهيئة التي تسمح ببناء المستوطنات وهدم منازل الفلسطينيين في معظم أنحاء الضفة الغربية. تشمل صلاحيته هذه أجزاء كبيرة من حوارة في شمال الضفة الغربية، حيث يعيش حوالي 7000 فلسطيني. عندما بدأت الإدانات تتدفق، أصدر سموتريتش تصريحا زعم فيه إن الإعلام يحاول "خلق تفسير محرف" لتصريحاته، وقال إن حوارة هي "قرية معادية" حيث يقوم السكان برشق الإسرائيليين بالحجارة وإطلاق النار عليهم وأنه يدعم "ردا غير متناسب" للجيش الإسرائيلي من أجل إرساء الردع. في وقت لاحق أوضح أنه لم

يقصد القول إنه يجب القضاء على القرية بأكملها، بل على الجيش أن يتصرف "بطريقة مستهدفة" ضد المتطرفين في القرية. لكن ردود الفعل لم تتوقف، وحتى يوم الأربعاء لم تصدر الولايات المتحدة تأشيرة لسموتريتش لدخول البلاد. في الأسبوع الماضي، قال البيت الأبيض إن مسؤولي الحكومة الأمريكية لن يلتقوا بوزير المالية خلال زيارته، ويوم الأربعاء ذكر موقع "ذا فورورد" أن مسؤولين أمريكيين رفضوا الدعوات لحضور مؤتمر "إسرائيل بوندز" بعد أن رفضت المجموعة إلغاء دعوتها لسموتريتش بسبب تصريحاته. إلا أن متحدثا باسم "إسرائيل بوندز" قال لـ"تايمز أوف إسرائيل" إن الدعوات للمسؤولين الأمريكيين صدرت قبل أشهر وأن قرار الإدارة بعدم إرسال أي ممثلين تم اتخاذه قبل فترة طويلة من تصريحات سموتريتش بشأن حوارة. في حين أكد المسؤولون المطلعون على الأمر المناقشات التي أجرتها الإدارة بشأن منح أو عدم منح سموتريتش تأشيرة دخول، إلا أنهم أشاروا إلى أنه سيسمح للوزير في النهاية بدخول البلاد.

في منشوره على فيسبوك الأربعاء، كتب سموتريش أن صديقا له الذي يخدم كضابط كبير في احتياطي سلاح الجو الإسرائيلي تواصل معه ليشرح له أن دعوته قد فهمت من قبل بعض رفاقه على أنها دعوة لمحو حوارة وسكانها من الجو. وقال الصديق إن مثل هذا التصريح الصادر عن وزير كبير، إلى جانب قلق الطيارين من جهود الحكومة لتميرير حزمة إصلاح قضائي تمنحها سلطة غير مقيدة، قادهم إلى الاعتقاد بأن كلمات سموتريتش يمكن أن تصبح يوما ما "أمرا غير قانوني بشكل واضح لسلاح الجو، والذي لن يكونوا بالطبع مستعدين لتنفيذه."

قال سموتريتش إن صديقه - "الذي أثق به بنسبة 100 بالمائة" - أوضح له أن هذا التفسير بشأن حوارة دفع عشرات الطيارين للانضمام إلى الاحتجاجات ضد جهود الإصلاح القضائي للحكومة والتهديد بعدم الالتحاق بخدمة الاحتياط.

في البداية، قال سموتريتش إنه لم يستطع أن يفهم كيف يمكن للطيارين أن يتوصلوا إلى مثل هذا الاستنتاج ورفض مخاوفهم، وسأوى قلقهم بالعاصفة "التي أحدثتها العناصر اليسارية في وسائل الإعلام الإسرائيلية" التي استمرت منذ فترة طويلة في "حملة كاذبة ومنحازة" ضده وضد الحكومة الحالية. وقال إن بعض المعارضين لتعليقاته هم جزء من حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات المناهضة لإسرائيل، مشيرا إلى أن هذا كان سببا آخر لرفضه مخاوف الطيارين بداية.

كتب سموتريتش أنه افترض أن شخصا "مشوشا" فقط يمكن أن يفهم دعوته للدولة للقضاء على حوارة على أنها تعني أنه يؤيد "القتل العشوائي للنساء والأطفال." وقال سموتريتش إنه بعد تفسير كلماته بهذه الطريقة

من قبل "أشخاص طبيون وأذكاء وجادون ومخلصون يكرسون أفضل سنوات حياتهم لأمن إسرائيل [في سلاح الجو الإسرائيلي] وعندما أسمع أن مثل هؤلاء الأشخاص الجادين ينسبون لي مثل هذه النويا الرهيبة، لم يعد بإمكانني موازنة نفسي من خلال إلقاء اللوم على الآخرين. أجد نفسي مجبرا على القيام بمحاسبة للنفس." وأصر على أن فكرة القضاء العشوائي على البلدة بأكملها لم تخطر بباله أبدا، مدعيا أنه توقع أن يكون التفسير الأكثر تطرفا لكلماته هو الادعاء بأنه دعا إلى هدم كل منزل فلسطيني على طول الطريق السريع الرئيسي في حوارة من أجل منع الهجمات المستقبلية، مثل إطلاق النار الذي أودى بحياة الشقيقين الإسرائيليين الأسبوع الماضي. وقال إنه في مثل هذه الحالات، "ليس هناك ضرر لحياة الإنسان، فقط للممتلكات"، مبررا ظاهريا مثل هذا الاقتراح.

ومع ذلك، فقد أدرك أن مثل هذه الخطوة قد يُنظر إليها أيضا على أنه "مفرطة وغير متناسبة" وأنه يعتقد أن هذا هو ما أدى إلى اتهامات له بالدعوة إلى ارتكاب جرائم حرب بالإضافة إلى الحملة ضد السماح له بدخول الولايات المتحدة. وزعم أنه لم يدرك في البداية أن هذه الخطوات تابعة من فهم أنه دعا للقضاء على المدنيين الأبرياء في حوارة.

قال سموتريتش إنه في تلك المرحلة، اتضح له أن الطيارين المقاتلين التابعين لسلاح الجو يعيشون في عالم يتصارعون فيه باستمرار مع أخلاقيات أفعالهم ويتساءلون عما إذا كانت مهامهم تبرر الضرر الجاني الذي قد ينجم عنها. وأقر الوزير، الذي لم يخدم في وحدات قتالية، بأنه يدرك "هذا التوتر على المستوى النظري" فقط. وقال إن إحدى النقاط الرئيسية التي استخلصها من هذه القضية هو مدى عدم معرفة مختلف شرائح المجتمع الإسرائيلي ببعضها البعض، وعزا فهم الطيارين المحتجين لتعليقات حوارة إلى تلك "الفجوة الهائلة". وكتب "أعرف نفسي، المنزل الذي نشأت فيه، القيم التي أحملها معي من ذلك المنزل، من تلك البيئة التي نشأت فيها، من التوراة التي درستها. أعرف مقدار النور والخير والعدالة والأخلاق وحب الإنسان والناس من كل هذا، ولا أعرف على الشخصية الغامضة التي غالبا ما تحدد في وجهي في المرآة الإعلامية. يمكنني إلقاء اللوم على وسائل الإعلام حتى يوم غد، لكن ذلك لا يغير النتيجة"، مشيرا إلى أنه يتحمل أيضا مسؤولية شرح خلفيته وما يمثله بشكل أفضل. وأضاف "وإذا كانت هناك فجوة كبيرة بين من أنا وكيف يُنظر إلي على الطرف الآخر، وهو ما أدى إلى اتهامي بالدعوة إلى قتل نساء وأطفال، من يدري ما هي الفجوة بين كيف أتصور الناس في كثير من الأحيان أو أقوال الأحزاب على الطرف الآخر ومن هم حقا؟! هل يمكن أن أكون قد ارتكبت نفس الخطأ؟"

وقال "نحن لا نتحدث بما فيه الكفاية، ولا نصغي بما فيه الكفاية، ولا نتعلم بما فيه الكفاية من بعضنا البعض"، مشيراً إلى أن هذا قد ظهر بشكل أفضل في النقاش حول جهود الحكومة لإصلاح النظام القضائي بشكل جذري. مضيفاً "إلى درجة أنني ... لم أستطع على الإطلاق أن أتخيل أن كلامي يمكن فهمه على أنه يعني أنه يجب القضاء على حوارة مع جميع سكانها، يجب أن آخذ في الاعتبار كيف يمكن استقبال تصريحاتي من قبل أشخاص مثل طيارينا الأبطال الذين لا يعرفونني وبالنسبة لهم لا تُعتبر هذه المفاهيم شيئاً نظرياً، والذين لا يرونها مجرد كلمات تهدف إلى إيصال طلب للحصول على استجابة حادة ولكن كشيء مأخوذ من العالم الحقيقي، جزء من حياتهم يتعاملون معه يوماً بعد يوم، وساعة بساعة."

وتابع سموتريتش قائلاً "لذلك بعد أن فشلت في تحمل هذه المسؤولية - وصدقوني، ما زلت مصدوماً من فكرة أن هذه هي الطريقة التي كان من الممكن أن أفهم بها - من المهم بالنسبة لي أن أعتذر أولاً لجيش الدفاع وقادته، ولا سيما لمن هم في سلاح الجو، إذا لعبت دوراً في انهيار الثقة المهمة جداً بين جيش الدفاع، باعتباره جيش الشعب، والقيادة السياسية المنتخبة." من الواضح أن الأمر غير القانوني بالقتل العشوائي لن يحدث أبداً! تحت أي ظرف من الظروف! هذه هي القيم التي نتشاركها جميعاً"، كما قال، ملتزماً من جديد بالإطار الأخلاقي للجيش الإسرائيلي، وأضاف "هذه هي القيم الضرورية للحفاظ على العقد الأساسي بين الدولة وأولئك الذين هم على استعداد للتضحية بأرواحهم من أجلها واستخدام أكثر الأسلحة فتكاً لحمايتها." وكتب سموتريتش "سأحترم، وبمشيئة الرب سأستمر في احترام، جانبي من العقد الاجتماعي."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الوزراء ينظرون في منح الحصانة القانونية لعناصر الأمن؛ منتقدو الخطوة يحذرون من تعريض

الشرطة والجنود لخطر الملاحقة الجنائية في لاهاي

مشروع القانون الذي قدمه نائب من حزب اليمين المتطرف "عوتسما يهوديت" سيوفر الحماية لقوات الأمن من الملاحقة القضائية لأي أعمال خلال الأنشطة العملية ومن المتوقع أن تراجع اللجنة الوزارية للتشريع مشروع قانون الأسبوع المقبل يمنح الشرطة والجنود حصانة من الملاحقة الجنائية لأي إجراء قد يتخذونه أثناء تأدية مهامهم العملية. والتشريع هو مشروع قانون خاص قدمه عضو الكنيست تسفيكا فوغل من حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف. ومن المقرر أن يدرس الوزراء الاقتراح يوم الأحد لاتخاذ قرار ما إذا كان بالإمكان طرحه على الكنيست للتصويت عليه في قراءة تمهيدية، بحسب ما ذكرت صحيفة "هآرتس".

وحذر منتقدو الاقتراح من أنه قد يعرض أفراد الأمن إلى الملاحقة القضائية في الخارج، بما في ذلك في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، إذا لم يعد المجتمع الدولي يعتبر أن لإسرائيل نظام عدل داخلي يمكن الاعتماد عليه للتعامل مع الاتهامات. لطالما أدانت إسرائيل مثل هذه التحقيقات، مشيرة إلى قوة واستقلالية جهازها القضائي، وهو المسؤول عن التحقيق في مخالفات مزعومة ترتكبها القوات الإسرائيلية.

وتنص الملاحظات التفسيرية لمشروع القانون، الذي تم اقتراحه في شهر يناير، على أن الغرض منه هو "السماح لقوات الأمن بتنفيذ مهامها دون خوف" من المقاضاة. وينص مشروع القانون على أن "جنود جيش الدفاع أصبحوا مشلولين في أداء مهامهم بسبب الخوف" من تقديمهم للمحاكمة. ويهدف مشروع القانون إلى منح القوات حصانة من الملاحقة القضائية في جميع الأفعال التي تُرتكب أثناء العمليات أو أنشطة مكافحة الإرهاب، ولكن ليس في الجرائم المتعمدة التي تُرتكب خارج إطار العمليات، بما في ذلك السرقة والنهب وتخريب المعدات وأخذ الرشاوى والإساءة والإذلال والعنف تجاه مدنيين غير متورطين في القتال. وسيكون للجنة خاصة أيضا صلاحية التوصية بإزالة الحصانة في قضايا محددة.

يأتي مشروع القانون في الوقت الذي يقوم فيه ائتلاف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أيضا بالدفع بتغيير جذري في السلطة القضائية، مما يحد بشكل جذري من إشراف المحكمة العليا، ويمنح الحكومة صلاحية إعادة تشريع القوانين التي ألغتها المحكمة وكذلك السيطرة على اللجنة التي تختار القضاة. لكن منتقدي خطة الإصلاح القضائي التي تدفع بها الحكومة يحذرون من أن الجهود لتقييد صلاحيات محكمة العدل العليا ستنزعه الشرعية عن الدولة على الساحة الدولية.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، أعلن عشرات الطيارين في سلاح الجو الإسرائيلي عن توقفهم عن الالتحاق بالخدمة أو بالتدريبات احتجاجا على خطة الإصلاح القضائي. بحسب القناة 12 فإن الطيارين، وهم جنود احتياط الذين يواصلون أداء الخدمة الفعلية، أعربوا لقائد سلاح الجو تومر بار عن خشيتهم من أن السلوك المتشدد للحكومة قد يعرضهم للملاحقة القضائية من قبل هيئات دولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية.

وقال مصدر قانوني لصحيفة هآرتس الثلاثاء إنه "إذا كان لدى طياري سلاح الجو مقدا سبب للقلق بشأن لاهاي بسبب التداعيات المحتملة للإصلاح القضائي، فإن المصادقة على اقتراح فوغل سيعطيهم المزيد من الأسباب للقلق." وقالت هآرتس إن المستشار القانونية للحكومة، غالي بهاراف-ميّارا، لم تعط رأيها بعد بشأن مشروع القانون، لكن من المتوقع أن تنصح بعدم اعتماده. وكانت هناك محاولات لتمرير مشاريع قوانين مماثلة على مر السنين، لكن الكنيست لم يوافق عليها. وتدفع الحكومة بالفعل بتشريعات أخرى مثيرة للجدل تتعلق بالأمن، مثل عقوبة الإعدام لمنفذي الهجمات الذين يقتلون إسرائيليين.

في الشهر الماضي، قال آحاز بن-آري، الذي شغل منصب المستشار القانوني لوزارة الدفاع بين 2007 و2017، لـ"تايمز أوف إسرائيل" إن قانون الحصانة قد يضع إسرائيل أمام تعقيدات قانونية دولية. وقال بن آري إنه خلال فترة ولايته، بُذلت جهود مشتركة مع وزارة الخارجية ووزارة العدل والمحامي العام العسكري ومسؤولين قانونيين كبار آخرين لمنع المحاكم في أوروبا من توجيه اتهامات للجنود والسياسيين في حوادث في الضفة الغربية.

* * *

i24NEWS: الوزير سموتريتش: "فشلت وأعتذر عن دوري في كسر الثقة بين الجيش والمستوى السياسي"

فُسر قوله على مستوى الطيارين المقاتلين على أنه دعوة صريحة إلى محو القرية من أساسها، مما أسهم في إلحاق ضرر جسيم بثقتهم في المستوى السياسي ودفع البعض للاحتجاج

نشر وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش والذي يشغل منصب وزير إضافي إلى جانب وزير الأمن رسالة اعتذار أمس الأربعاء، عقب دعوته التي وصفها المتحدث باسم الإدارة الأمريكية نيد برايس بالمقززة وغير المسؤولة في إشارة إلى "محو (قرية) حوارة" التي شهدت عملية مقتل الأخوين هيلل وبيجال يانيف (سكان مستوطنة هار براخا) وأعقبها أعمال حرق وتخريب للمنازل والممتلكات الفلسطينية على أيدي مئات من مستوطني الجوار الذين هبوا للانتقام في صورة اعتبرها الجيش الإسرائيلي نفسه عملا إرهابيا . وبحسبه، فهو يدرك الآن أن البيان فُسر على مستوى الطيارين المقاتلين على أنه دعوة صريحة إلى محو القرية من أساسها، مما أسهم في إلحاق ضرر جسيم بثقتهم في المستوى السياسي ودفع البعض منهم للانضمام إلى الاحتجاجات ضد الإصلاحات القضائية.

نشر سموتريتش في فيسبوك رسالة مطولة للطيارين أعرب من خلالها عن حقيقة فشله في تحمل مسؤوليته وشدد على أنه حين دعا إلى محو حوارة لم يقصد العمل الفعلي المنطوي على ذلك، على غرار أن تُقصف من الجو. وقال "يهمني أولاً أن أعتذر أمام الجيش الإسرائيلي وضباطه بالتركيز على سلاح الجو الإسرائيلي بحال أني ساهمت في كسر الثقة عالية الأهمية بين الجيش الإسرائيلي كجيش الشعب وبين المستوى السياسي المنتخب." وأضاف سموتريتش "استغرقني بعض الوقت (بمساعدة صديق) لأدرك الهوة بين ما قصدت وبين ما فهمه الطيارون من دعوتي على أنه محو حوارة من الجو فوق رؤوس سكانها. أن تصدر هذه النية من طرف وزير كبير وعضو في مجلس الوزراء السياسي والأمن، بالإضافة إلى ما فهموه على أنه منح سلطة غير محدودة للحكومة المنتخبة نتيجة لإصلاح النظام القضائي، جعلهم قلقين حقاً إذ أنه من وجهة نظرهم يمكن أن تؤدي

في المستقبل الى إصدار مثل هذا الامر غير القانوني الواضح، للقوات الجوية وهم بالطبع غير مستعدين للمشاركة بمثل هذا الأمر."

وأشار إلى أنه عندما جاء هذا القلق من جانب طيارين الاحتياط، الذين وصفهم بـ "الأشخاص الطيبون والأذكياء والجادون والمخلصون، الذين يكرسون أفضل سنوات عمرهم لأمن إسرائيل" - لم يعد بإمكانه تبرئة نفسه "بالقاء اللوم على الآخرين" - واستدعى الأمر حساب النفس. وأضاف "يشهد الله أن تلك الفكرة غير المنطقية لم تخطر ببالي ولا للحظة واحدة". على أبعد حد، فكرت بضرورة هدم منازل القرية على جانبي الشارع الرئيسي لمنع استمرار الإرهاب على الطريق الذي يستخدمه في تنقلهم آلاف المستوطنين، رجالا ونساء وأطفالا." ويشار إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو شكر سموتريتش لتوضيحه القصد من أقواله التي حملت في طياتها المس بالأبرياء موضحا أنه يعارض بشدة إيذاء المدنيين عمدًا.

* * *

i24NEWS: بداية الاحتجاجات في يوم مقاومة الديكتاتورية: إغلاق ميناء حيفا من البحر بشكل متقطع وتجمهرات قرب مطار بن غوريون

"لقد وقع اختيارنا على تعطيل تشغيل ميناء حيفا لندعو الحكومة الإسرائيلية بصوت واضح لوقف الإبحار المنزوع الكواج قبل أن ينتهي الأمر بارتطام دولة إسرائيل وتفككها"

في واحدة من أشكال التعبير عن الاحتجاجات على ما يطلق عليه بـ "الإصلاحات القضائية" في يوم مقاومة الديكتاتورية، الخميس، تموضع فريق بحري مقابل ميناء حيفا بغرض إغلاقه كوسيلة ضغط واحتجاج وجاء في رسالتهم "وضعنا أنفسنا عند مدخل ميناء حيفا اليوم، لأننا منذ عقود نبحر ليل نهار ونحرس شريان الحياة الرئيسي لدولة إسرائيل. دولة إسرائيل هي جزيرة ووجودها يعتمد على القدرة على الحفاظ على أمن الحدود البحرية وفتح الممرات الملاحية. نحن مقاتلو ومقاتلات في الاحتياط في سفن الصواريخ وسفن المهمات العملياتية ومقاتلات الغواصات والقوات البحرية منذ أجيال، نعمل حتى في هذه الأيام على حراسة حدود إسرائيل البحرية وإبقاء ممراتها الملاحية مفتوحة. لقد وقع اختيارنا على تعطيل تشغيل ميناء حيفا، حتى ندعو الحكومة الإسرائيلية بصوت واضح لوقف الإبحار المنزوع الكواج قبل أن ينتهي الأمر بارتطام دولة إسرائيل وتفككها. إن قدرتنا على الاستمرار في العمل كجنود احتياط في مهمات بحرية على مسافات طويلة ولأسابيع عديدة تعتمد على ثقتنا الكاملة بأنه تم إرسالنا من قبل قيادة تعتبر أمن إسرائيل هدفًا أعلى والتي

تخضع للنقد بروح المفاهيم الديمقراطية. واختتم البيان بالقول "هذه حالة طارئة وهذا نداؤنا - SOS - نداء استغاثة بحرية لإنقاذ سفينة الديمقراطية الإسرائيلية ومنعها من أن تصبح دولة بلا ضوابط وتوازانات."

توافدت حشود كبيرة من المتظاهرين على مطار بن غوريون الرئيسي في إسرائيل، بالقرب من تل أبيب، واضعين نصب أعينهم تعقيد وصول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي سيستقل الطائرة في زيارة رسمية إلى إيطاليا مع زوجته. ومن المتوقع أن يصل رئيس الوزراء إلى المطار بطائرة هليكوبتر لتجنب الاختناقات المرورية.

تجدر الإشارة إلى أن منظمي الاحتجاجات ضد الإصلاح القضائي أعلنوا عن يوم الخميس "اليوم الوطني لمقاومة الدكتاتورية" وسيشتمل على إغلاق شوارع رئيسية بطول البلاد وعرضها وسط الإعلان عن استهداف مطار بن غوريون وتعطيل حركة الطيران لإيصال صرخة مدوية تعكس حجم الضرر الذي يحيق بالدولة ونظامها الديمقراطي بحال استمر الائتلاف الحاكم اليميني المتدين بامتياز بإقرار خطته في البرلمان. وفي مشهد احتجاجي آخر، هذه المرة في القدس، اقتحم صباح اليوم الخميس محتجون من ضباط الاحتياط مكاتب منتدى كوهيليت وهو معهد بحثي يميني مستقل وفق تعريفه ينادي منذ أكثر من عشر سنوات إلى ضرورة وضع كوابح للجهاز القضائي، وهو ما يضعه في صف الائتلاف الحكومي الحالي، وأغلق المحتجون مداخل ذلك المعهد ببراميل الإسمنت والسيج الحديدي. وتم في أعقاب ذلك اعتقال عشرة محتجين من بينهم قائد احتياط في سيرت متكال العملياتية ومن قادة احتجاج ضباط الاحتياط. وأفادت أنباء منذ الصباح بوصول وزير الأمن القومي ايتامار بن غفير إل مطار بن غوريون في محاولة لفرض الأمن ومراقبة الوضع عن كثب. وانتقد وزير الأمن القومي المتظاهرين لإغلاقهم الطرق ومنع الناس من الوصول إلى المستشفيات أو السفر في الإجازات. أنا آخر من يتحدث ضد الاحتجاجات. التظاهر مسموح، لقد تظاهرت بنفسى لعقود، احتجاجاً، أصرخوا، هذه هي الديمقراطية. لكن يجب عدم السماح بالفوضى، هذا هي توجهاتي للشرطة، ويجري تطبيقها في الوقت الحالي وأمل أن يستمر تطبيقها"، قال الوزير.

ميدانيا، تم إغلاق مدخل المطار من الطريق 1 إلى المبنى رقم 1 في المطار أمام حركة المرور، ولا يمكن الدخول إلا عبر الممرات المؤدية إلى مبنى الركاب 3. كما اعتقلت الشرطة منذ فترة وجيزة على مفترق هاكفار هيروك قرب تل أبيب 4 متظاهرين للاشتباه في سلوكهم غير المنضبط. وفي وقت لاحق اليوم، من المتوقع أن يصل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى مطار بن غوريون بطائرة هليكوبتر.

* * *

i24NEWS: إسرائيل تدين قرار جنوب إفريقيا بخفض مستوى العلاقات وتصف بالـ"مخزومشين"

وزارة الخارجية الإسرائيلية: "القرار الرمزي الذي اتخذته برلمان جنوب إفريقيا أمس والذي يدعو إلى خفض العلاقات بين جنوب إفريقيا وإسرائيل هو قرار مخزومشين"

أدانت وزارة الخارجية الإسرائيلية، تصويت صوت المجلس التشريعي في جنوب إفريقيا على مشروع قرار لتخفيض التمثيل الدبلوماسي للبلاد في إسرائيل، قائلة "القرار الرمزي الذي اتخذته برلمان جنوب إفريقيا أمس والذي يدعو إلى خفض العلاقات بين جنوب إفريقيا وإسرائيل هو قرار مخزومشين"، ومن جهته أدان الاتحاد الصهيوني في جنوب إفريقيا التصويت، وصرح بأن "حكومة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي قد وضعت سياسة خارجية تهدف إلى إقامة علاقات صداقة مع الأنظمة الديكتاتورية وسحق الديمقراطيات، إنها مهووسة بإسرائيل، وهي بحجم منتزه كروجر الوطني الخاص بنا، وفي نفس الوقت الذي تستضيف فيه مناورات حرب بحرية مع روسيا، مسؤولة عن جرائم حرب مروعة ومقتل الآلاف من المدنيين الأوكرانيين الأبرياء خلال العام الماضي."

وكان حزب الحرية الوطنية الجنوب افريقي قد قدم مشروع القرار، الذي يقضي "بخفض مستوى سفارة جنوب إفريقيا لدى إسرائيل في ضوء انتهاكات النظام المستمرة ضد الفلسطينيين"، كما أصدر الحزب الوطني الاشتراكي بياناً قال فيه إن "مثل هذه الخطوة كانت ستحظى بدعم الزعيم الراحل المناهض للفصل العنصري في البلاد نيلسون مانديلا" وتابع البيان "هذه لحظة سيفخر بها مانديلا، الذي إن حريتنا غير مكتملة بدون حرية الفلسطينيين."

وكان الاتحاد الأفريقي قد قال في وقت سابق إن "وضع إسرائيل كمر اقب في الكتلة المكونة من 55 دولة قد تم تعليقه"، مضيفاً أن "إسرائيل لم تدع إلى قمة الاتحاد التي طرد منها وفده"، وتطرقت المتحدثة باسم الاتحاد الإفريقي آبا كلونديو إلى الحادثة التي تم خلالها إخراج الدبلوماسية الإسرائيلية الكبيرة من قمة الاتحاد السبب وقالت "الاتحاد الإفريقي لم يدعو أو يوافق على دعوة الممثلة الإسرائيلية للمشاركة في افتتاح قممتنا وتم إخراجها بالصورة المناسبة". وأضافت المتحدثة الاعلامية إن "مكانة إسرائيل في الاتحاد الإفريقي قيد فحص لجنة رؤساء الدول، والحادثة سيؤخذ بعين الاعتبار."

ومن جهتها عقبته وزارة الخارجية الإسرائيلية على القرار في بيان وقالت: "إننا نأخذ هذا الحادث على محمل الجد، لبارلي يوجد مكانة مر اقب معتمد وتأشيرة دخول. من المؤسف أن يؤخذ الاتحاد الإفريقي كرهينة من قبل عدد قليل من الدول المتطرفة مثل الجزائر وجنوب إفريقيا، التي تحركها الكراهية

وتسيطر عليها ايران. نحن نطالب الدول الافريقية الوقوف أمام هذه التصرفات التي تمس بمنظمة الاتحاد الافريقي نفسة والقارة كلها. " وبحسب ما أورده موقع "تايمز أوف إسرائيل" فإن الحزب الحاكم في جنوب افريقيا، قد قرر في ديسمبر/كانون الأول من عام 2017، دعوة الحكومة لتخفيض مكانة سفارة البلاد في اسرائيل "قورا" وخلال نفس الفترة قرر مؤتمر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في يوهانسبرغ، بالإجماع تحويل السفارة في رمات غان الى "مكتب تنسيق" وجاء في القرار أنه "من أجل التعبير فعليا عن دعمنا لشعب فلسطين المقموع؛ قرر المؤتمر الوطني الافريقي بالإجماع الطلب من حكومة جنوب افريقيا قورا وبدون شروط مسبقة تخفيض مكانة سفارة جنوب افريقيا في اسرائيل الى مكتب تنسيق."

* * *

جويش نيوز: الحكومة البريطانية تقاطع الوزير الإسرائيلي المتطرف بن غفيرو "تزدريه"

بقلم ميراف ارلوزوروف

ترجمة: صحيفة القدس العربي

عبر عضو مجلس اللوردات (الغرفة الثانية في البرلمان البريطاني)، البارون ستيوارت بولاك، الداعم لإسرائيل، عن "قلقه" بشأن اعتراف وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي، بأنه ليس لديه خطة للعمل مع الوزير الإسرائيلي اليميني المتطرف إيتمار بن غفيرو. وبحسب صحيفة "جويش نيوز" (أخبار اليهود) البريطانية، وفي حديثه خلال نقاش في مجلس اللوردات حول الجهود المبذولة لتهدئة التوترات بين إسرائيل والفلسطينيين، أشار بولاك إلى رسالة كتبها كليفرلي ردًا على الأسئلة التي طرحها عليه مجلس التفاهم العربي البريطاني. وبحسب الصحيفة، قال بولاك، وهو رئيس مجلس أصدقاء إسرائيل المحافظين: "أنا كذلك قلق بشأن التعليقات الواردة في رسالة حديثة من وزير الخارجية يقاطع فعليا وزيرا إسرائيليا."

جاء في رسالة وزير الخارجية البريطاني، الشهر الماضي أن "حكومة المملكة المتحدة لم تتعامل مع إيتمار بن غفيرو في دوره كوزير للأمن القومي، وليس لديها خطط حالية للقيام بذلك". وزعم بولاك أن "الأمر لا يتعلق بما إذا كان المرء يتفق مع الوزير بن غفيرو. نحن نعمل مع جميع السياسيين الإسرائيليين المنتخبين، ويجب أن نكون حريصين للغاية على عدم السير في طريق الإيحاء بأن دعمنا لإسرائيل مشروط بطريقة ما بأي سياسي فردي. هل يمكن أن نلزم إسرائيل بمعايير مختلفة عن الدول الأخرى؟". وفي محاولة للتبرير، زاد بولاك بالقول: "يبدو أننا نعمل بشكل جيد مع الحكومة الإيطالية اليمينية المتطرفة لرئيس الوزراء ميلوني ومع بعض الأنظمة الفاسدة والديكتاتوريات، لكن العمل مع المسؤولين المنتخبين الذين يمكن محاكمتهم وإدانتهم في

إسرائيل الديمقراطية ليس جيدا إلى حد ما". وبحسب الصحيفة، جاء في رسالة وزير الخارجية البريطاني الشهر الماضي، أن "حكومة المملكة المتحدة لم تتعامل مع إيتمار بن غفير في دوره كوزير للأمن القومي، وليس لديها خطط حالية للقيام بذلك". وأكدت الصحيفة على أن موقف الحكومة البريطانية هو ازدراء لوزير الأمن القومي الإسرائيلي والعنصري اليهودي المتطرف ورئيس حزب "القوة اليهودية" إيتمار بن غفير. في المقابل، أشارت إلى أن بولاك، المسؤول كذلك في "مجلس أعضاء البرلمان البريطاني اليهود" زعمه أفي دفاع ضمني عن العنصري بن غفير، أنه "على الرغم من الوضع المأساوي الحالي في الشرق الأوسط، هناك قطار سلام غادر المحطة ويشق طريقه عبر المنطقة". وأضاف: "زار قطار اتفاقيات أبراهام المنامة في البحرين. سافر عبر دبي وأبو ظبي في الإمارات، وتعرّج عبر تلال القدس. وقد وصلت إلى الرباط في المغرب، واستمرت الرحلة إلى الخرطوم بالسودان. من الممكن أن يكون القطار في طريقه إلى الرياض بالمملكة العربية السعودية". وفتت الصحيفة أن اللورد هاريس، أسقف كنيسة إنكلترا، والضابط السابق في الجيش البريطاني، من جهته، وخلال نقاش مجلس اللوردات، أول أمس الثلاثاء، تساءل عن الخطوات التي تتخذها حكومة المملكة المتحدة، مع الشركاء الدوليين، لتهدئة العنف وبناء سلام دائم بين حكومة إسرائيل والشعب الفلسطيني.

أكدت الصحيفة على أن موقف الحكومة البريطانية هو ازدراء لوزير الأمن القومي الإسرائيلي والعنصري اليهودي المتطرف ورئيس حزب "القوة اليهودية" إيتمار بن غفير. وقال: "السبب في أنني طلبت هذا النقاش ليس فقط مستوى العنف الأخير، رغم أنه كان شديدا، ولكن لأن العنف سيستمر ما لم يكن هناك أمل". وبحسبه "في الوقت الحالي، لا يوجد أمل. أين الأمل في الوضع؟ ما هي علامة الأمل التي يمكن أن تعطى للشباب الفلسطينيين، أو للإسرائيليين الذين فقدوا عائلاتهم أو أصدقاءهم والذين أرادوا وعملوا بصدق من أجل حل؟". وذكرت الصحيفة أنه خلال النقاش، أشار اللورد تورنبرغ من جانبه إلى أنه "يبدو أننا تجاهلنا مصدرا واحدا يجب أن نطلق عليه الآن: المواطنون العرب في إسرائيل، الذين يشكلون أكثر من 20% من السكان. لقد سمعنا القليل عنهم". وأضاف زاعما: "إنهم يريدون بأغلبية ساحقة رؤية حل الدولتين وفقاً لجميع استطلاعات الرأي، لكنهم يعيشون في حالة من عدم الارتياح بين الجانبين. يمكن أن يشكلوا رابطا لا يقدر بثمن كحلقة وصل بين الأطراف المتحاربة".

* * *

هآرتس: الجيش الإسرائيلي يفقد حياديته السياسية

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

الجيش اكتشف أخيرا السياسة، وحول نفسه إلى طلائعي رئيس في الملعب الذي جلس فيه دائما على المنصة – للوهلة الأولى المبرر لتحطيم الأدوات ظهر مقنعا. الطيارون أوضحوا في هذا الأسبوع بأن الحكومة والكنيست قد خرقتا بشكل أحادي الجانب العقد الذي كان لهما مع الجيش، حيث إنهما قامتا بإلغاء الديمقراطية. لذلك، أي أمر يصدر عنهما يمكن أن يكون غير قانوني. حوالي 200 طبيب في الاحتياط، الذين اعلنوا بأنهم لن يأتوا للخدمة، تمسكوا بتفسير مشابه. هم لا يستطيعون مواصلة الامتثال دون معرفة أن "الحكومة الحالية تعمل ضمن حدود الإجماع الوطني الديمقراطي الواسع مع الحفاظ على الطابع الديمقراطي والمساواة في دولة إسرائيل" ("هآرتس"، 3/6). هذا خطأ. الحكومة والكنيست في دولة ديمقراطية لا يوجد لها أي عقد مع الجيش حول ترتيب إدارة الدولة، وحجم الإجماع المطلوب لتطبيق سياستها وطبيعة الديمقراطية فيها. الإجماع هو ضمن السلطة الحصرية للمواطنين.

فقط في دولة غير ديمقراطية الجيش يأخذ لنفسه صلاحية "الحفاظ على الديمقراطية" وكأنه كان جسما منتخبا. في تركيا، في شباط 1997، وضع الجيش إنذارا نهائيا أمام رئيس الحكومة المنتخب، نجم الدين أربكان، من الحزب الإسلامي. فقد طلب منه الموافقة على 18 طلبا استهدفت تقليص بصورة جوهرية تأثير الدين في الدولة. الجنرال تشفيك بير، من كبار القادة في الجيش والشخص الذي أدار العملية أوضح بأنه "في تركيا يوجد تزواج بين الإسلام والديمقراطية. الطفل الناتج عن هذا التزاوج هو العلمانية. هذا الطفل يصاب بالمرض بين حين وآخر. القوات المسلحة في تركيا هي الطبيب الذي يقوم بإنقاذ هذا الطفل. طبقا لخطورة المرض نحن نعطي العلاج المطلوب لضمان شفاء الطفل".

حركات الاحتجاج وملايين المواطنين في إسرائيل الذين يخافون من الانقلاب النظامي، يتمسكون، الآن، بالجيش، لا سيما بالوحدات المختارة فيه على اعتبار أنها سلاح يوم القيامة الذي من شأنه أن يردع الحكومة عن تأسيس ديكتاتورية دستورية. يبدو أن هذا تحالف حيوي وجدير. الديمقراطية الدفاعية من حقها استخدام كل الوسائل المتاحة لها، حتى لو أن الأمر كان يتعلق بجسم غير ديمقراطي بشكل واضح واستخدام غير ديمقراطي للقوة. "الطفل مريض"، نحن مضطرون إلى إنقاذه، حتى إن كان العلاج مرا. لكن هذا تحالف خطير. فهو يعرض الجيش للخطر، ويجب علينا التقرير لمن يخضع، هل يخضع للمحكمة أم للحكومة، كما

قال قائد سلاح الجو السابق، اليعيزر شكدي، في مقابلة مع كيرن مرتسيانو. الأكثر خطورة من ذلك هو أنه يجعل المواطنين ينقلون للجيش الصلاحية لرسم "الخطوط الحمراء" وصياغة بنود العقد السياسي – الاجتماعي الذي سيكون موجودا في إسرائيل.

يجب الذكر بأن الجيش، "الشاباك" و"الموساد"، لم يكونوا رأس حربة الاحتجاج. فقد انضموا فقط بعد أن أدركوا عظم الخطر الذي ينتظرهم من التشريع الهستيري، الذي سيسقط السور الدفاعي القانوني الذي يحيط بهم. يبدو أيضا أنهم لا يثقون جدا بالمواطنين المحتجين في أن ينجحوا في المهمة، لأنهم الآن هم الذين أخذوا القيادة وتحولوا إلى الجسم الممثل والمنظم الوحيد للاحتجاج. النتيجة هي أن رئيس الأركان، هرتسي هليفي، وقائد سلاح الجو، تومر بار، هما اللذان يسيطران على القوة التي يمكنها فرض الحوار، ووقف التشريع وتقرير كيف سيكون وجه الإجماع في إسرائيل.

هذه عملية يمكن أن تكون عملية لا رجعة فيها. لأنه حتى بعد أن يعود الجيش إلى الخيام والطيارون إلى التدريبات، هم لن يكونوا مرة أخرى الجسم الحيادي المطيع، أي الجسم المخول بالتعبير فقط عن رأيه في الشؤون الأمنية. أي حكومة لا يمكنها تجاهل إطار الإجماع الدستوري الذي سيمليه الجيش. الجنرال التركي بير وصف ذات مرة تدخل الجيش في السياسة بأنه "تصحيح ميزان الديمقراطية". صيغة مهذبة تأسر، الآن، قلب الاحتجاج في إسرائيل. من الجدير فقط فحص الثمن الهستيري الذي دفعته تركيا عن ذلك.

* * *

هآرتس/ ذي ماركر: «تسونامي» يُغرق رئيس الأركان

بقلم سامي بيرتس

في السنة والنصف التي كان فيها نائب رئيس الأركان وقام بإعداد نفسه للمنصب القادم وهو رئيس الجهاز العسكري، كرس هليفي الكثير من الوقت للنقاشات في وزارة المالية في محاولة لحل خلافات قديمة بين الجيش والمالية، التي ستمكنه من تنظيف الطاولة وإبقاء هذه القضايا وراءه. لقد شَخَّص الصراعات التي لا تتوقف حول التقاعد وجيل التقاعد وميزانية الدفاع كضجة يجب تحييدها وعدم تدحرجها من رئيس أركان إلى رئيس أركان آخر.

هليفي نجح في ذلك. فقبل بضعة أسابيع تم إغلاق إطار الميزانية ومبادئ الخطة متعدد السنوات للجيش الإسرائيلي، التي في أساسها زيادة بـ 40 مليار شيكل وسلسلة من التفاهات في مجال التقاعد ومكافأة الضباط الشباب وتقصير مدة الخدمة الإلزامية. هليفي كان على قناعة بأن هذا الإنجاز سيوفر له الهدوء في نضاله

من اجل الحفاظ على نموذج جيش الشعب كي يتمكن من التركيز على المهمة الرئيسية للجيش الإسرائيلي وهي الدفاع عن أمن إسرائيل.

مشكوك فيه إذا كان قد خَمَّن بأنه في الوقت الذي سيغلق فيه دائرة الميزانية سيظهر أمامه تسونامي، حتى وحدات الاستخبارات الخاصة في الجيش لم تتوقعه، أزمة خطيرة في جهاز الاحتياط، وبالأساس في وحدات مختارة، بسبب الانقلاب النظامي.

مؤخراً ينزل على طاولة هليفي المزيد من رسائل رجال الاحتياط في عدد من المنظومات الحاسمة لأمن الدولة، التي يحذرون فيها من أنه إذا تم تمرير الانقلاب وإسرائيل تحولت إلى دولة ديكتاتورية فإنهم لن يخدموا في الاحتياط. إذا اعتقد هليفي بأن موضوع الميزانية هو عقبة كأداء فقد اكتشف بأن الانقلاب النظامي حدث أكبر بكثير.

هذا ليس رفضاً لمهمة واجهها الجيش في السابق. لا توجد مهمة معينة تتسبب بموجة المعارضة الحالية للخدمة في الاحتياط. هذه ليست سياسة الجيش، اختيار الأهداف أو طبيعة المهمة. هذا احتجاج من النوع الذي لم يواجهه الجيش في أي يوم. فهو احتجاج لا يتعلق بقرارات تتخذها الحكومة في مجال غير امني، بل يتعلق بطبيعة النظام. رئيس الأركان توجد له قوة كبيرة وتأثير عندما تتعلق الأمور بشؤون الأمن، وحتى بشؤون الميزانية، لكن الاحتجاج الحالي يضعه في وضع معقد أمام الحكومة في مجال توجد له فيه أدوات اقل. عملياً، الأداة الوحيدة التي توجد لديه هي القول لرئيس الحكومة ووزير الدفاع: الكرة في ملعبكم. هذا ليس الأمر الوحيد الذي يفعله. هليفي وقائد سلاح الجو تومر بار يلتقون مع رجال الاحتياط ويتحدثون معهم ويستخدمون الضغط، وعلى الأقل في حالة السرب 69 فإن هذا الأمر عمل على تهدئة النفوس قليلاً، بعد أن اعلن 37 طياراً في الاحتياط في السرب من بين الـ 40 طياراً في بداية الأسبوع الماضي بأنهم لن يشاركوا في التدريب في إطار الاحتياط، وأنهم بدلاً من ذلك سيعقدون في يوم الاحتياط تظاهرة أمام مكاتب الحكومة، فقد تراجعوا أمس وقرروا المجيء في الغد إلى الاحتياط وإجراء حوار مع قادتهم.

من الصعب تفويت ما وراء السطور في رد الطيارين فيما يتعلق بمن سيثقون (وبمن لا) وأي نوع من الدولة سيواصلون خدمتها (وأي دولة لا). لذلك، حتى لو ظهرت هذه الأزمة وكأنه تتم إدارتها إلا أنها ما زالت تبقي رئيس الأركان في معضلة صعبة بخصوص معالجة رجال الاحتياط الذين لم يكونوا مستعدين للامتنال لو أن الانقلاب النظامي تم تنفيذه. في الوقت نفسه هليفي أيضاً كان يمكن أن يكون الشخص الذي يدافع عن كرامة من يخدمون في الاحتياط أمام الوزراء البائسين وأمام نجل رئيس الحكومة، الذين يتناولون عليهم. إذا اعتقد هليفي أن التحديات التي ستشغله هي أكثر أمنية وقل اقتصادية، لأن هذه تم حلها، فسيكتشف

بأنه طالما أن هذه الحكومة موجودة والأعضاء فيها يتحدثون بنية النظام والتعامل مع من يخدمون في الاحتياط – فانه توجد لديه ساحة أخرى لإدارتها. هذه ساحة جديدة وغير معروفة إزاء الظروف التي تطور فيها. مؤهلات القيادة والحكمة المنسوبة لليفي لن تكون كافية لإدارتها. حتى لو تم التوصل إلى تسوية فان الخروج من الصندوق من قبل رجال الاحتياط الذين اتخذوا موقفاً وحتى يهددون بعدم الخدمة، هو إزعاج سيرافق الجيش لفترة طويلة. مشكلات الجنود النظاميين ورجال الخدمة الدائمة قام هليفي بحلها. لكن مشكلات منظومة الاحتياط في الظروف السياسية لحكومة يمينية – حريدية – حريدية قومية ثملة بالقوة، فإنه فقط بدأ في مواجهتها

* * *

هآرتس: ماذا إذا نجحت الحكومة في تمرير الانقلاب؟

بقلم دوف حنين

بعد مرور شهرين على بدايتها فإن المعارضة للانقلاب النظامي وصلت الى مفترق طرق. سؤال ماذا يجب علينا أن نعمل من هنا، أصبح معقداً أكثر. يوجد حولنا الكثير من الخوف والإحباط والتشويش. يجب إعطاء رد على كل هذه الأمور. وخلال ذلك نحن بحاجة الى تحليل هادئ للواقع وفحص متزن لاحتماليات العمل الموجودة أمامنا.

إن مقارنة إسرائيل بهنغاريا وبولندا هي مقارنة مضللة. هذه الدول ليست في وضع حرب مستمرة، ولا تدير احتلالاً طويلاً، ولا توجد فيها اقلية قومية كبيرة، التي هي جزء من الشعب الذي تحاربه الدولة. في هذه الظروف فإن عملية التحول الى الفاشية في إسرائيل يمكن أن تكون سريعة واكثر خطورة. مع كل ذلك كيف، رغم هذه الظروف، كان هناك حتى الآن فضاء ديمقراطي في إسرائيل؟ الإجابة على هذا السؤال تكمن في معظمها في الكواجح المؤسسية التي تتعرض الآن للهجوم. إن إقصاء القضاة الليبراليين والمستشارين القانونيين المستقلين عن الطريق، كما يقول ياريف لفين بشكل علني، ليس سوى المرحلة الأولى في خطة اكبر بكثير، والشرط لنجاح خطوات بعيدة المدى والتي فقط بعضها تم كشفه حتى الآن في اقتراحات وزراء وأعضاء كنيست آخرين.

ايضاً من المهم الفهم بأنه لا حاجة الى تطبيق جميع الخطوات المقترحة الآن من اجل إحداث تغيير نظامي. سيكون بالإمكان التنازل عن عدة أغنام تم إدخالها الى الغرفة اذا تم فقط تحقيق تغيير في تشكيلة المحكمة العليا وإخضاع المستشارين القانونيين في الوزارات الحكومية للحكومة.

المحكمة العليا في إسرائيل غير فعالة. أنا كنت سأكون أكثر سروراً لو أنها تدخلت أكثر في الدفاع عن حقوق الانسان وعن المجموعات السكانية الضعيفة وتحارب مظالم الاحتلال المتواصلة. القاضي النشيط الوحيد في المحكمة العليا ينتهي بالتحديد لليمين، القاضي نوعم سولبرغ الذي صاغ قرار الحكم الذي الغى الضريبة على الشقة الثالثة، وهي ضريبة ربما لا تتطابق مع وجهة نظره.

من أجل الفهم لماذا تتم مهاجمة المحكمة العليا بهذه الوحشية يجب رؤية كيف تشوش على خطط اليمين المتطرف. رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بالطبع يريد النجاة من محاكمته، لكن أهداف هذه العملية أوسع بكثير.

في أمور ثلاثة احبط تدخل المحكمة خطوات مهمة لليمين المتطرف. أولاً، المحكمة العليا شوشت على الخطة التي استهدفت تجميع طالبي اللجوء في معسكر اعتقال في النقب. ثانياً، المحكمة العليا تصعب السيطرة على اراض خاصة فلسطينية في الضفة لغرض توسيع المستوطنات. ثالثاً، المحكمة العليا ألغت مرة تلو الأخرى قرارات الأغلبية السياسية في لجنة الانتخابات، التي حاولت منع ترشح أحزاب تركز على الجمهور العربي للكنيست. إقصاء قضاة مستقلين يمكن أن يمكن من القيام بهذه الخطوات الثلاث.

العملية الثالثة تستحق اهتماماً خاصاً. في هذه السنة يتوقع أن يتقاعد ثلاثة قضاة من المحكمة العليا. وتعيين سياسيي لثلاثة بدلاً منهم يمكن أن يؤدي الى تغيير تاريخي في صورة إسرائيل: إذا تم شطب أحزاب الجمهور العربي فإن هذا الجمهور لن يذهب للتصويت. الآن في الأصل نسبة تصويت العرب اقل بكثير من نسبة التصويت في أوساط اليهود. وبدون الصوت العربي فانه سيكون من المضمون لليمين المتطرف سنوات كثيرة في الحكم.

وجود احتجاج واسع هو شرط حيوي لكبح حكم بدون كوابح. حجم المعارضة للانقلاب النظامي في اسرائيل مشجع جداً. بمقارنة دولية، فقد استيقظت هنا قوى كثيرة اكثر مما كان في مجتمعات اخرى وقفت امام خطوات فاشية. ولكن مهم ايضا أن نرى التحديات والاحطار التي تقف امام الاحتجاج. حركة المعارضة نجحت حتى الآن في تجنيد الجمهور اليهودي المثقف والثري. لكنها لم تنجح، ولا تحاول حقاً، في التوجه للعرب. أيضاً هي لا تتحدث بما فيه الكفاية مع الهوامش الاجتماعية في الجمهور اليهودي.

من اجل النجاح في هذه التحديات للتوسع، الاحتجاج يجب أن يتعلم كيف يكون اكثر استيعاباً للرسائل التي تسمع من داخله، وأن يتمكن من تطوير وحدة في أوساط المجموعات المختلفة عن بعضها. من اجل الدخول ايضا الى قواعد القوة الاجتماعية للحكومة يجب أن يتعلم الاحتجاج التحدث أكثر عن الطريقة التي فيها المصالح الحقيقية للكثيرين جداً في داخله يمكن أن تتضرر من هذه الخطوات. من مجرد طبيعة احتجاج

واسع فانه يشارك فيه كل انواع الناس. الفروقات في اوساطنا لا يجب أن تعتبر مشكلة، بل يجب التغلب عليها، وهي ايضا احد الموارد التي يجب استغلالها، هي افضلية تمكنا من الارتباط بجمهور متنوع أكثر. يجب علينا أن نطور بأنفسنا القدرة على تنسيق عمل مشترك لقوى مختلفة عن بعضها في مواقفها ولغتها واحساسها.

على سبيل المثال، هناك مشاركون في الاحتجاج ضد الانقلاب الى جانب الذين يريدون بشكل عام الحفاظ على النظام الحالي، والذين ينتقدونه أيضاً ولكنهم يخشون التدهور الى مكان أسوأ. الذين ينتمون للمجموعة الثانية، مثلي أنا مثلاً، يرون في لحظة الأزمة الحالية أيضاً فرصة حقيقية لتشكيل افق ديمقراطي حقيقي (حسب تعبير الصياغة الناجحة للمنشور الجماعي الشرقي - المدني)، هذا الأفق هو حيوي حسب اعتقادنا، لأن النظام بحاجة الى إصلاح في الحقيقة، لأننا بحاجة فيه الى المزيد من التمثيل والتنوع، لأن هناك مجموعات سكانية ضعيفة ومتضررة حقاً. إذا اردنا أن نجند ايضا هذه المجموعات للاحتجاج فيجب إعطاؤها رداً على هذه المشكلات. لذلك، من الحيوي أن نسمع في الاحتجاج صوتا يختلف عن الصوت المعارض البارز فيه. لكن مع ذلك، من الخطأ التطلع الى دفع الجمهور المحافظ الى خارج الاحتجاج. جميعنا في الاحتجاج يجب علينا العمل توسيع الخيال السياسي وخلق علاقات تعاون جديدة. الذين يقتنعون مثلي بأن الاحتلال هو الجذر العميق لأزمة الديمقراطية في إسرائيل يجب أن يكونوا مسرورين لأن الكثيرين، الذين لم يصلوا بعد الى هذه الرؤية، ينضمون اليها في المقاومة. وهم من ناحيتهم بحاجة الى أن يفهموا بأنه رغم الجدل الكبير حول هذه القضية، فنحن شركاء أساسيون وصوت شرعي في النضال.

• امام حركة المعارضة يقف خطر التسوية الوهمية. لفين وسمحا روتمان يمكنهما أن يحققا أهدافهما حتى اذا تنازلا عن معظم الخطوات التي يقترحانها. هنا تأتي ميزة السياسة المتطرفة: اذا كان الهدف هو قطع ارجل شخص ما، فيمكن أن نقترح بأن تقطع يده أيضاً، والتوصل الى تسوية حول الموافقة على التنازل عن الطلب الثاني.

• خطر آخر هو حرب زائدة. هنري كيسنجر هو الذي قال إنه لا توجد لاسرائيل سياسة خارجية، توجد لها فقط سياسة داخلية. عندما تهدر المدافع - هكذا يمكن لأحد ما أن يأمل بأن تصمت التظاهرات. دائماً، في كل الأحوال، كانت المغامرة الأمنية ملجأً مناسباً للانتقاد الداخلي. وفي الواقع الإسرائيلي يوجد في يد الحكومة تركيز كبير لقوة القرار. هل المعارضة يمكنها الصمود أمام هذه التحديات؟ من اجل ذلك مطلوب نضوج وحكمة سياسية في أوساط جمهور واسع. الطريق الى جهنم، كتب سي اس لويس، هي مسار معتدل ومن اللطيف السير فيه. مطلوب هناك لافتات تصرح "توقف". هل سنعرف كيفية وضع هذه اللافتات؟ هل

سنعرف متى وكيف سنتوقف؟ متى وكيف نرفض؟ كم منا سيوافقون حقاً على التنازل عن الحياة اليومية المريحة عندما يبدأ بالارتفاع الثمن الشخصي للمعارضة؟

سؤال مهم بشكل خاص وهو ماذا علينا أن نفعل، رغم كل التظاهرات، اذا نجحت الحكومة في تمرير التغيير الذي تسعى اليه؟ حيث أنه في هذا الوضع يمكن أن ينشأ في اوساطنا احباط خطير للمعنويات: "اذا كنا جمهوراً كبيراً في الشوارع ومع ذلك نجحوا فلا يوجد ما نفعله وسنيأس."

اليأس، بحد ذاته، هو معطى سياسي لا بأس به. هو جسر يؤدي بالناس الجيدين الى الاستسلام. وعندما يستسلم الناس الجيدون فإن أموراً فظيعة ستحدث. في حالتنا اليأس هو مضلل حتى لأنه الآن وجدت هنا قوة لم تكن موجودة من قبل، حركة معارضة كبيرة مع جمهور واسع، اصبحت تشارك في السياسة. التحدي هو معرفة كيفية الحفاظ على هذه القوة حتى في سيناريو صمدت فيه الحكومة ونجحت في تمرير جزء كبير من خطتها التدميرية.

جزء من الرد على هذه الخطوة يوجد في قدرتها على تطوير سياسة من المعارضة البناءة. "هي استراتيجية تستخدم طاقة المعارضة من اجل أن تطور بواسطتها البديل. التظاهرات نفسها مهمة، لكنها لا تكفي. يجب الانتظام. يجب الدخول الى مؤسسات قائمة وتحويلها إلى معقل للمعارضة (أنتم تذكرون أنه في هذه السنة توجد انتخابات محلية؟). في الوقت نفسه يجب تطوير مؤسسات جديدة. يجب خلق شبكة من التجمعات التضامنية والدعم المتبادل، تجمعات يمكنها أن تشكل لنا مرساة للتمسك بها حتى لو اصبحت الواقع أصعب.

يجب أن تشمل هذه الشبكة مؤسسات ومنظمات كثيرة، قائمة وجديدة ايضاً، سلطات محلية، حركات شببية وكليات تمهيدية، مدارس ولجان آباء، اتحادات طلابية ومؤسسات التعليم العالي، وسائل اعلام نقدية، منظمات مجتمع مدني، مؤسسات ثقافية ولجان عمالية. هيا نخلق مثلاً منظومة لبيوت الشعب التي ستعمل في ارجاء البلاد بكونها اماكن للقاءات الجسدية للتفكير، العمل وثقافة اخرى. هكذا نستطيع أن لا نكون وحدنا وأن نلتقي مع شركاء وأن نوسع الدائرة وأن نفكر معا وأن نسمع ونرى مضامين لا تروق للحكومة، وأن ننتظم للدعم المتبادل واظهار التضامن مع الاشخاص الذين تتم مهاجمتهم. في هذا الشأن يمكن أن نتعلم من التجربة التاريخية لاحزاب يسارية مضطهدة، بعد أن قاموا باخراجها خارج القانون قامت بتركيز نشاطاتها على مثل هذه الشبكات.

اذا تحولت الدولة الى دولة ديكتاتورية فان طاقة المعارضة يجب أن تستخدم لخلق البنية التحتية للدولة الديمقراطية القادمة على الطريق. بنية تحتية تكون ملزمين بها ومخلصين لها ونقاتل من اجل الدفاع عنها.

هل سننجح في نهاية المطاف؟ عندما نرى القوى التي امتثلت ونفكر بالذين يمكن تجنيدهم فمن الواضح أن الجواب على هذا السؤال يكون مرتبطاً بنا.

* * *

هآرتس: الرقص في حوارة

على مدى نحو ساعة ونصف الساعة، احتفل عشرات المستوطنين والجنود بعيد البوريم – المساخري في بلدة حوارة. لا يوجد مكان أفضل من حوارة للاحتفال فيه بالعيد، حيث سبق أن خط في الذاكرة كموعود معد لاضطرابات إجرامية، بعد أن وقعت فيه قبل 29 سنة المذبحة في مغارة الماكفيل. لقد كانت المواجهات، أول من أمس، متوقعة ولم تكن حتى حاجة لاستخبارات فاخرة من اجل أن نفهم بأن المشاغبين سيسعون لأن يستغلوا العيد كي يستكملوا عملية الهدم، المس والقتل الذي أحدثوه قبل أسبوع فقط. وبالفعل، كان جنود الجيش الإسرائيلي هناك وللحظة كان يخيل أن الدرس قد استوعب، وان الاستنتاجات من أحداث حوارة ستطبق، والمستوطنون سيصدون، وأعمال الشغب ستوقف وسيتمكن السكان الفلسطينيون من الإحساس بالأمان. غير أن أمراً من كل هذا لم يحصل. فالزعران تصرفوا في البلدة وكأنها لهم. حطموا نوافذ وضربوا السكان – وليس هذا فقط بل حظوا بدعم ومساعدة الجنود. وبدأ هؤلاء معهم بالرقص والغناء كما هو جدير بحفلة بوريم بهيجة.

لا يحتمل أي تفسير لسلوك الجنود التعيس. ورد فعل الجيش في أن "سلوك المقاتلين لا ينسجم مع ما هو متوقع من مقاتلين في نشاط عملياتي" ليس إلا إضافة خطيئة إلى الجريمة. فبعد الفشل المدوي لقوات الأمن في منع الاشتعال الذي وقع الأسبوع الماضي، وعلى خلفية التصريحات المريضة على لسان وزير المالية والوزير المسؤول عن المستوطنين في المناطق، بتسلييل سموتريتش، الذي دعا إلى محو حوارة ووصف عملية المستوطنين "بالجريمة الوطنية" وليس الإرهاب – مشكوك إذا كان واضحاً لمقاتلي الجيش الإسرائيلي ما هو متوقع منهم. هل عليهم أن يطيعوا "قيم الجيش الإسرائيلي" أم ربما روح القائد سموتريتش هي ما ينبغي أن توجه خطاهم في أعمالهم؟

أحداث حوارة، التي أصبحت سلسلة أحداث، ليست مشادة محلية "عابرة" بين مستوطنين وفلسطينيين، من النوع الذي يوجد مثله مئات في السنة. الرد العاصف من جانب الإدارة في واشنطن، غير المسبوق في حدته هو دليل واضح على التهديد السياسي والأمني الذي تضعه أحداث كهذه أمام إسرائيل. في وجه هذا التهديد ليس لدى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أي جواب. فالشجب الهزيل الذي اطلقه على أعمال الشغب في حوارة لا يتناسب على الإطلاق مع حجم الخطر. وهو لن يردع المستوطنين وليس فيه ما يقنع الجنود بأن التعاون مع

المستوطنين في أعمال نذلة "لا ينسجم" مع ما هو متوقع منهم.
إن رئيس الأركان هرتسي هليفي ووزير الدفاع يوآف غالانت ملزمان بأن يفهما أن المعركة هنا ليست ضد إرهابيين يهود فقط بل وأيضا في وجه وزراء في الحكومة يعطون رعاية ودعم للمجرمين. إذا كانا يريدان الحفاظ على الجيش الإسرائيلي وعلى قيمه، فعليهما أن يقتلعا "محبة المقاتلين" للمستوطنين، معاقبة من لا يفهم مهمته والقضاء على الروح الشريرة التي من شأنها أن تحول الجيش الإسرائيلي إلى عصابة.

* * *

إسرائيل اليوم: لا يكفي أن نكون محقين

بقلم اللواء احتياط دافيد عبري

في هذه الأيام، أجد نفسي قلقا ومشغول البال على مستويات لا أذكر لها مثيلا، لعلها تشبه عهد حرب الاستقلال. فالشرخ في الشعب يتعمق ويتفاقم والخطاب أصبح فظا وضحلا والجدال وصل إلى تعابير غير مناسبة.

يدعي الطرفان في الأزمة التي تلم بنا بالحق المطلق ويأتیان بدلائل على ذلك من التاريخ البعيد والقريب. إذا كانوا جميعهم محقين – فلا يوجد حل. الحل هو في الحوار وفي الحل الوسط. في نظري وحدة الشعب والمناعة الاجتماعية اهم من كل إصلاح. المناعة الاجتماعية هي التي وقفت لنا في الأزمات الأشد – وهذه المناعة تشققت ونحن نقف أمام الشرخ.

بالنسبة لطياياري الاحتياط، لست واثقا بأن الجمهور الغفير يعرف الموضوع. بإيجاز أقول: لأجل الحفاظ على أهلية عملياتية تتضمن طيرانا مع وسائل قتالية مختلفة في ظروف رؤية نهائية ولييلية، في حالات طقس سيئة وكذا في محيط تهديدات متغيرة – ملزمون بأن يخدموا أكثر بكثير من السقف المحدد في قانون الاحتياط. هذه الخدمة تتم بتطوع كامل وهي جزء من تعزيز سلاح الجو. طيارو الاحتياط الأغنياء بالتجربة يشكلون مدماما مهما في القوة.

مسموح للطيارين أن يحتجوا مثل كل مواطن، وفقا لضميرهم وللقانون. لكنهم ملزمون بأن يحذروا من الانجراف إلى التطرف. من معرفتي لمنظومة الاحتياط اعرف انهم لا يفكرون بموضوع الرفض. هم يحاولون أن يجدوا السبيل لأن يعبروا عن إحباطهم وغضبهم. يريدون للآخرين أن يسمعواهم واختاروا هذه الطريق. أقول لكم، نحن نسمعكم، نقدر عملكم ونفهم قلقكم. انتم النقيض للرفض، هذه الدولة عزيزة عليكم والقليلون يفهمون كم أنتم تساهمون من أنفسكم في صالح العموم. انتم تعرفون أكثر بكثير من الآخرين

الفرق الدقيق جدا بين النصر والفشل وبين النجاح والمصيبة. وينبغي الحذر من الانجراف إلى المنزلق السلس إذ ليس لنا الترف في أن نكون هناك. لا يكفي أن نكون محقين. إذ بالفعل لا توجد لنا بلاد أخرى

* * *

معريف: القصة الحقيقية تجري بين واشنطن والقدس

بقلم بن كسبيت

بينما نشغل بمخطط الرئيس، بالاحتجاج، بالانهيار المحتمل لمنظومة الاحتياط، فإن القصة الحقيقية تجري بين واشنطن والقدس.

يوم الجمعة كان هنا رئيس الأركان الأميركي، الجنرال مارك ميلي. لم يكن لقاء مع رئيس الوزراء نتنياهو، وحسب مصادر أميركية فإنه كان سيرفض لو عرض عليه لقاء كهذا.

التقى الجنرال ميلي وزير الدفاع يوآف غالنت ورئيس الأركان هرتسي هليفي.

وحسب مصادر سياسية اطلعت على مضمون المحادثات، فإن الحديث يدور عن نصوص غير مسبوقه في علاقات إسرائيل – الولايات المتحدة، تتوافق مع البيان الحاد والمهين الذي أصدره الأميركيون ضد وزير المالية بتسلئيل سموتريتش بعد أقواله بشأن قرية حوارة.

هذا ليس كل شيء: يوم الأربعاء سيصل إلى هنا وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن. هذه المرة أيضا، حسب مصادر مطلعة على تفاصيل الزيارة، لا توجد نية لعقد لقاء بين أوستن ونتنياهو (هذا يمكن أن يتغير).

هذا، وغيره: في الاتصالات بين إسرائيل والولايات المتحدة أيضا أوضح أنه لا توجد أي نية لدعوة نتنياهو للزيارة التقليدية إلى واشنطن، والتي يتلقاها كل رئيس وزراء إسرائيلي بعد تشكيل حكومته. فالرئيس جو

بايدن لا يريد أن يجتمع معه. مستشار الأمن القومي تساحي هنغي والوزير رون ديرمر يتواجدان الآن في الولايات المتحدة وهما أيضا يستقبلان ببرود ظاهر ويحظيان بلقاءات في مستوى متدن.

كل هذا هو مجرد المقدمة للرحلة المخطط لها من وزير المالية سموتريتش إلى مؤتمر البوندز قريبا.

وقال مؤخرا مصدر أميركي إن "موظف الإدارة الوحيد الذي سيراه هنا هو موظف الهجرة في المطار". ينبغي الأمل، كما أضاف المصدر الإسرائيلي، في أن يقر موظف الهجرة إياه لسموتريتش بالدخول.

الأميركيون، بمن فيهم أيضا رئيس الأركان في لقاءاته هنا، كانوا واضحين، فظين وحادين: "إذا كنتم تريدون مواصلة الحديث وتنسيق الاتصالات معنا في موضوع إيران والتطورات المهمة في هذا المجال، حان الوقت لأن

تهدئوا المناطق. لن نوافق على أن نلعب لعبة مزدوجة. إذا كنتم تريدون الحديث عن إمكانية تزويد روسيا

بطاريات S400 لإيران فإنه كما ذكر آنفاً أيضاً. الولايات المتحدة لن توافق على قبول سياسة إشعال نار في يهودا و السامرة والتصرف وكأن هذا لا يحصل.

عندما نبعث بمندوبين كبار إلى المؤتمر في العقبة وأنتم تبعثون برئيس هيئة الأمن القومي ورئيس الشابات وضابط برتبة لواء، وفي الغداة تقولون "ما حصل في العقبة يبقى في العقبة"، فعندها لا يوجد لنا حديث معكم وأنتم مدعوون لأن نتحدثوا مع أنفسكم. إذا كنتم تحتاجون الولايات المتحدة الأميركية، فتصرفوا كأنكم تحتاجونها. لن نوافق على أن يتفق معكم على أمور في العقبة وفي الليلة نفسها تحرقون حواراً وبعد ذلك يقول وزير ماليتكم إنه يجب محو القرية."

هذه الأمور، التي نقلت لإسرائيل في قنوات عديدة وليس فقط في لقاء رئيس الأركان الأميركي تكاد تكون غير مسبوقة. وهي تذكر جداً بلحظات الدرك الأسفل الكبرى من عهد أوباما عندما فاجأ نتنياهو الرئيس ووصل للخطاب في الكونغرس من خلف ظهره. لكن يوجد فارق واحد: "حتى في اللحظات الأصعب"، قال لـ "معاريف" أمس مصدر مطلع على الاتصالات بين الطرفين، "كانت المستويات المهنية دوماً، بشكل عام بين الجيش الإسرائيلي والجيش الأميركي، تعرف كيف تحافظ على اتصالات مستقرة وتعاون وثيق رغم كل شيء. الأزمات السياسية لم تمنع في أي مرة التعاون العسكري والاستخباري ومحاور العمل. أما الآن فهذا يختلف. نحن نسمع من مستويات أميركية أمنية تقزراً واضحاً."

وحسب بضع روايات فإن التعاون الاستخباري بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وأجهزة الاستخبارات الغربية يبدأ بالاهتزاز.

لم أجد تأكيدات رسمية على هذا، لكن هذا قائم. "الاستخبارات هي موضوع حساس"، قال لي مصدر استخباري كبير سابق. "فكر بالبريطانيين، الأميركيين أو الألمان حين يفهمون أن مواضيع استخبارية حساسة تصل إلى الكابينيت وهناك يجلس أناس مثل بن غفير وسموتريتش. هذا لا يشجع التعاون."

"ما يحصل يتسبب لنا بأن ننشغل بسلوان بدلاً من طهران"، قال لـ "معاريف" مصدر إسرائيلي ضالع في الأوضاع. "إيران باتت على مسافة لمسة من قدرة التخصيب للنووي العسكري. الروس قد يدخلونها إلى مجال الحصانة قريباً، ونحن نفقد بالتوازي أميركا. هذا ليس أقل من جنون العقل."

لكل هذا يمكن أن تضاف له أزمة أخرى في العلاقات مع الأردن، في أعقاب بيانات بن غفير وسموتريتش في أثناء مؤتمر العقبة. "إذا كنتم تريدون أن تأتوا إلى المؤتمر، فتعالوا."

إذا كنتم لا تريدون، فلا تأتوا"، قال مؤخراً مصدر أردني كبير. "لكن أن تأتوا بيد وأن تشهروا باليد الأخرى، فهذا غير مقبول."

الأردن هو ذخر استراتيجي عزيز في الواقع لإسرائيل في عصر يدور فيه الحديث مرة أخرى عن هجوم في إيران وفيه ينفذ سلاح الجو نشاطاً هجومياً متواصلًا، حسب منشورات أجنبية، في مجالات جوية مختلفة في المنطقة.

بقدر ما هو معروف، سمع بن غفير وسموتريتش تحذيرات حازمة من مسؤولين أمنيين كبار في موضوع سلوكهما، عن حقيقة أنهما يعرضان للخطر التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، عن أنهما يمسان بمصالح أمنية عليا في انهما يسخنان المناطق عشية رمضان، وما شابه. فهل استوعبا؟ هل سيتغير شيء قريباً؟ لا يمكن أن نعرف. الكل ينتظر مخطط الرئيس.

* * *

هآرتس: ألمانيا 1933 وإسرائيل 2023: الأمور متشابهة جداً

بقلم ب. ميخائيل

في 23 آذار، بعد نحو اسبوعين تقريبا، سنحتفل بالذكرى التسعين على ولادة "قانون التفويض". هذا القانون تم سنه بتصويت 444 من اعضاء حزب العمال الوطني - الاشتراكي، والتصويت عليه كان في جلسة برلمانية في مدينة بوتسدام. المقر السابق لنفس البرلمان في مدينة برلين تم احراقه على يد الاشرار في العام 1933. هدف القانون، الذي اسمه بالكامل كان "قانون اصلاح ضائقة الشعب والدولة"، كان تضخيم بشكل لانهائي قوة الحكومة. اعطاءها، ومن يترأسها، صلاحيات تشريع غير محدودة مع التغلب على رقابة البرلمان ورقابة القضاء وفصل السلطات وهراءات الديمقراطية وتعليمات القانون. بإعادة تفكير، ايضا ترجمة اسم القانون الى "قانون استقواء" هي ترجمة منطقية جدا، أليس هذا صحيحا؟.

كما يبدو، حقاً فقط كما يبدو، فانه من شأن الناس طرح افكار في اعماقهم وكأنه توجد ذرة صغيرة من التشابه بين قانون "التفويض" التاريخي وبين الاصلاح النظامي لياريف لفين وتلميذه (الذي يأتي بالطبع ايضا باسم الشعب). وكأنه ايضا هنا القصد هو فقط اعطاء قدرة تشريع مطلقة للحكومة مع الاستقواء على البرلمان والنقد القضائي وفصل السلطات وهراءات الديمقراطية. هذا بالطبع جنون مطلق ليس له أي اساس حقيقي، لا يوجد أي مكان للمقارنة. وهاكم الفرق: هناك الاشرار اضطروا الى احراق البرلمان من اجل التخلص منه. هنا نحن لسنا بحاجة الى خدع بدائية كهذه. يوجد لدينا "انضباط ائتلافي". قبل مجيء الموعد جعلنا البرلمان لدينا مسرح دمى. هكذا، الحكومة تقترح قانوناً وتمسك بالخيط وفجأة جميع الاصابع ترفع. القانون تتم الموافقة عليه. التشريع انتهى. يتكون الخيط ومرة واحدة جميع الاصابع تنزل. تسلية. يوجد نظام. نحن

لسنا بحاجة الى عود ثقاب. كيف اذا يمكن المقارنة.

هؤلاء الانذال الاغبياء هناك كان لهم دستور. وحتى أنه يقال بأنه كان دستوراً فاخراً. مطلوب قانون من اجل التغلب عليه. عندنا من البداية لا يوجد دستور. لا يوجد ما نستقوي عليه. هذا ممتع. فقط لدينا محكمة عليا وهي احيانا تكون مزعجة، لكن هذا غير فظيع. القليل من الاصلاح والقليل من القضاة لدينا والقليل من الخصي والامر ينتهي. لن نزعجنا اكثر. اذا كيف يمكن المقارنة؟.

ايضا هم هناك ارادوا تحكيم الاشرار، شخص شرير، مارق، وغد، رسام سيئ مع شارب. ونحن؟ نحن ببساطة نريد اخراج الى النور براءة شخص عزيز، مستقيم، حنون، رحيم وبدون لحية وشارب. هل يمكن المقارنة؟. هذا ليس كل شيء. القذرون هناك قاموا بسن قانونهم لأنهم ارادوا احتلال كل اوربا وسلب أملاك اليهود وارااضي البولنديين والوصفات الفرنسية والفرن الايطالي، وقتلهم جميعا. ايضا ارادوا "المانيا الكبرى" وارادوا أن يكون كل شيء قانونيا. يا للعار.

وماذا بالنسبة لنا؟ نحن فقط نريد انقاذ اراضي الدولة وتطهير العرب واحتضان ممتلكاتهم وتسوية قراهم بالارض وأخذ الحمص خاصتهم وأن نقوم ببناء الهيكل على مسجدهم وأن نقتل هنا وهناك القليل من العرب. فقط نحن نريد تحرير بلادنا الكاملة. هذا هو كل ما نريده، وأن يكون كل شيء قانونيا. كيف يمكن المقارنة؟. بشكل عام هم كانوا ضد اليهود ونحن مع اليهود. هم ارادوا تصفية الديمقراطية ونحن نريد تعزيزها. هم زرعوا الدمار والموت ونحن نعد بالازدهار والنمو. هم قاموا بسن قانون "تفويض" فظ وقبيح ونحن فقط نقوم باجراء "اصلاح" لطيف وودي مع من يستخدمه. هل يمكن المقارنة؟ نعم. ولكن هذا محظور.

* * *

القناة ال12: دعوة أخيرة للاستيقاظ.. لحظة قبل للانهايار

بقلم اللواء عاموس جلعاد

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع. أطلس للدراسات

في النظرية الاستخبارية ثمة نظرية مقبولة تسمى العلامات الكاردينالية الدالة على التهديدات المثيرة. اليوم، وحسب هذه النظرية، تتراكم الأحداث في إسرائيل لتشكل صورة عامة مقلقة للغاية، غير مسبوقة في خطورتها، والانقلاب الشرطي من شأنه أن يحوّل إسرائيل من ديمقراطية مزدهرة اقتصادياً وقوية من الناحية الأمنية - القومية إلى دكتاتورية متخلفة ذات اقتصاد متراجع.

ما وُصف بأنه "رفض الخدمة" في أوساط رجال الاحتياط - وإن لم يكن خطوة مقبولة - يعكسُ في الحقيقة صوتاً تحذيرياً. لا يدور الحديث هنا عن معارضة لقرار سياسي - أمني من هنا أو هناك؛ وإنما عدم الاستعداد للعيش في دولة تعطى فيها الحرية ومساحة التحرك لجهات سياسية، للسيطرة على الدولة دونما ضغوطات. الولايات المتحدة تقول بشكل واضح - وعلى ما يبدو شديد اللهجة - من وراء الأبواب المغلقة أنه في حال انبث الخيط بين البلدين؛ حينها لن نستطيع توقع التعاون الشامل.

نموذج لما من شأنه أن يحدث: نفترض بأن الحكومة قررت أن تهاجم إيران عسكرياً، وأن تستخدم سلاح الجو. سيكون الأمر مُمكنًا، ربما، من الناحية العسكرية، لكنه لن يكون مُمكنًا من الناحية العملية. لمثل هذا الهجوم، ومثله الحرب متعددة الجهات، انعكاسات كثيرة تتطلب الدعم الشامل من قبل الولايات المتحدة، ودعمًا سياسيًا واسعًا من قبل أوروبا، على أساس السابقة الأوكرانية. إذا أصبحت إسرائيل دكتاتورية، فلن تحظى بمثل هذا الدعم. إلى جانب الضرائب والاستقطابات الداخلية الأخذة في التفاقم، فلربما نبقى وحدنا، في عزلة فعلية، أكثر حتى من إيران.

على الساحة الداخلية أمام الفلسطينيين، مسرحيات الوزير سموتريتش المثيرة للاشمئزاز، وتصريحات بن غفير قبيل شهر رمضان هي خطر حقيقي على الأمن والعلاقات مع العالم العربي. مواجهة لا داعي لها وغير مبررة مع السكان الفلسطينيين، حيث في الخلفية أفول السلطة الفلسطينية وتحول الإدارة المدنية إلى جهة ضعيفة بعد انفصالها عن المنظومة الأمنية. ببساطة، ستتعدد علاقاتنا مع الدول العربية، والتي بنيت بالكثير من العمل الجاد بعد الحروب الممهورة بالدماء.

الجمع بين قوة الجيش الإسرائيلي والفتنة السياسية قادنا إلى واقع رائع تعيش فيه كل من إسرائيل والدول العربية في تحالف عسكري - استراتيجي، يضيف لنا قوة جبارة في الدفاع وأمور أخرى. إسرائيل أيضًا جزء من مقر القيادة الأمريكية المركزية، وهذا هو الأمر الأهم. لا ينبغي لإسرائيل أن تعلق في حلم جميع أعدائها: الدخول في مواجهة دينية، حيث هي معزولة عن الدعم الدولي والأمريكي.

في الاقتصاد، تظهر الآن علامات تشهد على أن السقوط الاقتصادي الإسرائيلي (على هيئة الجمع بين الأمة الناشئة ورأس المال الأجنبي الضخم المضخوخ لذلك) من شأنه أن ينقلب علينا. من أين تأتي القوة الاقتصادية المطلوبة لوجود القوة العسكرية؟ المطلوب الآن التوقف فوراً، بأمر من رئيس الحكومة، عن الانقلاب القانوني الذي يسعى إلى جعل إسرائيل دولة ضعيفة، معزولة ومتخلفة. رغم كل هذا، طيارو الاحتياط، الذين أعلنوا أنهم توقفوا عن الحضور إلى التدريبات، يجب أن يتصرفوا بروية وحصافة عقل.

يُمكن الآن أن نفهم أنه في حال تمرير القوانين بالقراءة الثانية والثالثة، فإن الاحتجاجات ستتفاقم أكثر، خاصة عند النقطة التي تعيش فيها ذروة قوتها. من هنا، من المهم للغاية أن نتحدث ونشرح، كما فعل كلٌّ من رئيس الأركان ووزير الأمن، وبشكل بناء، من أجل منع استمرار الانهيار، أمام الطيارين وغيرهم من العاملين في الاحتياط. من المهم أيضاً منع السبب في جميع هذه الظواهر، والخطة التي تتعارض ورؤية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، التي تخرب رؤية مؤسسها وبُناتها، قادتها ومواطنيها. إنها صرخة أخيرة للاستيقاظ قبل أن تحل المصيبة.

* * *

إسرائيل اليوم: نقل السفارة الإيطالية إلى القدس على جدول أعمال لقاء نتنياهو - مالوني

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

يغادر رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" بعد ظهر اليوم الخميس إلى إيطاليا، في زيارة تستغرق ثلاثة أيام، ترافقه فيها زوجته سارة بالإضافة إلى كبار أعضاء مكتبه، وسيعقد نتنياهو في هذه الزيارة اجتماعاً مع الجالية اليهودية في روما اليوم الخميس. وبحسب صحيفة "إسرائيل اليوم"، فمن المتوقع أن يلتقي نتنياهو برجال أعمال واقتصاديين إيطاليين، وفي وقت لاحق سيلتقي برئيسة وزراء إيطاليا الجديدة "جورجيا مالوني". سيكون هذا أول اجتماع بين الاثنين، فيما سيقضي نتنياهو وزوجته يوم السبت في روما ومن ثم يعودان إلى "إسرائيل" في وقت مبكر من صباح الأحد، يشار إلى أنه قبل شهر قضى الزوجان عطلة نهاية الأسبوع في باريس، بعد لقاء مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وسيقدم نتنياهو إلى مالوني أحدث المعلومات التي تمتلكها "إسرائيل" فيما يتعلق بالقدرة النووية الإيرانية، ويشرح لها كيف أنه يجب التعامل مع التحدي، كما سيناقش معها إمكانية الترويج لتصدير الغاز من "إسرائيل" إلى أوروبا عبر إيطاليا، ومن المتوقع أيضاً أن يطلب نتنياهو دعم إيطاليا لإسرائيل في مؤسسات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، في مواجهة مقترحات القرارات العدائية التي تطرح بين الحين والآخر، إضافة إلى أنه سيطلب النظر في نقل السفارة الإيطالية من تل أبيب إلى القدس. وقد تولّت "مالوني"، زعيمة اليمين الإيطالي، منصبها منذ حوالي أربعة أشهر، قبل توليها منصبها قادت خطأً محافظاً قومياً وقدمت مواقف حاسمة تجاه مؤسسات الاتحاد الأوروبي، يأمل المحييطون بنتنياهو أن يساعد التقارب في المفاهيم بتعزيز العلاقة بين الطرفين.

* * *

معاريف: ساعة اختبار قبل ضياع كيان العدو

قبل أن ينشب الصراع على التعديلات القضائية الذي تقوده حكومة العدو، كان وضع جيش العدو في أسوأ حال، ومنذ سنين

والجيش يفقد أهليته وجاهزيته للخروج إلى حرب إقليمية على أعدائه، حرب السيناريو المرجعي له هو القتال في ست ساحات: إيران وحزب الله من لبنان، ميليشيات مؤيدة لإيران وجيش سوريا، حماس والجهاد من غزة. وبحسب صحيفة معاريف، فإن "نشوب انتفاضة ثالثة ونشوب اضطرابات لآلاف المشاغبين في الكيان، في الوقت نفسه الذي يكون فيه القتال في هذه الساحات وإطلاق آلاف الصواريخ، والمقذوفات المسيرة كل يوم بيومه على جبهة العدو الداخلية، يجعل كل ذي عقل يتذكر أنه بدون جيش جاهز للحرب لن تكون لنا ديمقراطية ولا دكتاتورية، ببساطة لن تكون لنا دولة". يضيف الصراع ضد التعديلات القضائية الزيت على النار ويؤدي إلى تفكك صفوف العدو، احتجاجات جنود الاحتياط تتغلغل إلى الجيش النظامي، وتمس مسا شديدا بدافع الخدمة في الأسلحة القتالية وبتحريك المقاتلين في الاحتياط للخدمة في الجيش، هذه عملية تؤدي بيقين إلى كارثة لدى العدو وإمكانية خراب الكيان الثالث.

وأضافت الصحيفة: "بدلا من الاستعداد بكامل النشاط للحرب الرهيبة التي تقف على أعتابنا، والتي قد تنشب في كل لحظة، نواصل الغرق عميقا في مستنقع انعدام الزعامة أو القيادة التي تعمل من أجل إخراجنا من هذه الدوامة، نظام الأنا وليّ الأذرع سيؤديان بإسرائيل إلى حافة الهاوية دون طريق عودة، في هذا الصراع لن يكون منتصرون بل مهزومون فقط، هذا الصراع سيضر بكل ما هو جيد في الاقتصاد، في التعليم، في الصحة، في أمن مواطني إسرائيل وفي قدرتهم على الدفاع عن الدولة في وجه هجمات أعدائها".

وأردفت الصحيفة: "نحن شعب يسير بتصميم وبثبات نحو ضياع وطنه الذي صلى من أجله على مدى ألفي سنة، بنينا بعرق جبيننا دولة قدوة وقاتلنا في سبيلها ببسالة وبتفان بفضل مقاتلينا البواسل، قاتل جنودنا في أوضاع متطرفة، في غمرة المعارك وفي انعدام اليقين حتى عندما كان رفاقهم يسقطون إلى جانبهم، وواصل المتبقون القتال لأنهم فهموا بأنه لا يوجد آخرون بدلا منهم، آمنوا بعدالة الطريق، بمحبة الوطن، وبقيمة خدمة الدولة، وفهموا بأنه ليس لنا دولة أخرى، بفضلهم انتصرنا في حروب إسرائيل وبفضلهم نحن نعيش اليوم في هذه الدولة، هكذا فقط تتمكن من الانتصار في الحروب في المستقبل، كي لا نفقد دولتنا على يد السياسيين". وختمت بالقول إن "هذه لحظة اختبار لقيادة الدولة، وإذا لم يوقف السياسيون تفكك الدولة وقضائها نجما، فسيذكر زعماء كل أطراف الطيف السياسي الذين يتحملون المسؤولية المباشرة أو غير المباشرة في كتب تاريخ شعب إسرائيل بالسوء، وحده الحوار والوصول إلى حل وسط بتوافق واسع كفيل بأن ينقذ الدولة من ضياعها".

* * *

تحقيق: مجموعات هكرز إيرانية تخترق حواسيب "التخنيون"

أظهر تحقيق أجراه النظام الوطني للساير في كيان العدو، أن الهجوم السيبراني على "معهد إسرائيل التكنولوجي" -التخنيون- قبل حوالي ثلاثة أسابيع نفذته مجموعة هجومية تعرف باسم MuddyWater ، تابعة لوزارة المخابرات والدفاع الإيرانية. وبحسب موقع "إسرائيل دفينس" نُسب للمجموعة العديد من الهجمات في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وقد أصدرتا بياناً مشتركاً قبل نحو عام نسبنا فيه إلى الجماعة سلسلة من الهجمات على مجموعة متنوعة من القطاعات في آسيا وإفريقيا وأميركا الشمالية. وكشف التحقيق أن المجموعة استخدمت برنامجاً خبيثاً مصمماً لتشفير أنظمة التشغيل وقام نظام السايبر الوطني التابع للعدو، بتوزيع معلومات وتوصيات بشأن الأساليب الدفاعية على الشركات حتى تتمكن من منع محاولات اختراق مماثلة. وأشار نظام السايبر في كيان العدو، أنه خلال شهر رمضان وفي كل عام، تشن مجموعات هكرز هجمات إلكترونية ضد مجموعة متنوعة من الأهداف في الكيان، بهدف تعطيل أنشطة تجارية والإضرار بها، ويدعوا نظام السايبر الشركات العاملة إلى تعزيز مستوى الحماية لديها، للتصدي لأي هجمات محتملة.

* * *

بعد هرومهم من روسيا وأوكرانيا: ارتفاع نسبة الهجرة العكسية من الكيان

أشارت البيانات الرسمية في كيان العدو إلى ارتفاع كبير في معدل الهجرة العكسية للمهاجرين اليهود من روسيا وأوكرانيا، والذين هاجروا إلى كيان العدو خلال عام من الحرب بين الطرفين. وبحسب صحيفة "إسرائيل اليوم" فقد وصل إلى كيان العدو 52 ألف مهاجر يهودي من روسيا وأوكرانيا، جزء منهم بسبب الحرب وجزء منهم بسبب موقف حكومة "بوتين" من اليهود بسبب التوترات مع كيان العدو، وموقف "إسرائيل" المنحاز إلى أوكرانيا في الحرب الدائرة بين الطرفين منذ أكثر من عام. وارتفعت نسبة المهاجرين من الكيان بسبب التعقيدات والصعوبات في النظام المصرفي للعدو

جزء من المهاجرين، يعملون في مهن عالية الطلب مثل أطباء ومهندسين ومعلمين وعلماء، ويواجهون صعوبة شديدة في فتح حسابات أو الحصول على قروض أو تحويل أموالهم، أو حتى استخدام بطاقات الائتمان من روسيا. في مقابل ذلك فإن سلة الاستيعاب التي تقدمها حكومة العدو للمهاجرين الجدد لا تكفيهم، في ظل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة غير المسبوق في كيان العدو، لذا يهاجرون إلى بلدان أخرى.

* * *

طريق مسدود: جنود احتياط.. "غالانت لا يدرك حجم الحدث"

أعرب عدد من جنود احتياط جيش العدو عن شعورهم بالإحباط والصدمة الشديدة، جراء تصرفات وزير جيش العدو "يوآف غالانت". وبحسب صحيفة "إسرائيل اليوم" فقد حضر 14 جندي احتياط بجيش العدو اجتماعاً مع وزير الجيش "يوآف غالانت"، الذي استخدم شعارات غير مفهومة، تنم عن عدم فهمه لحجم الحدث في ظل الاحتجاج الذي اتسع، حينها صُدم جنود الاحتياط من عدم التعاطف معهم وعدم وجود أي كلمة بخصوص الاحتجاج. كما أعرب آخرون عن صعوبة الاستمرار في الخدمة بالاحتياط، حال استكملت "حكومة نتنياهو" انقلابها القانوني، ولم تعد "إسرائيل" بحسبهم ديمقراطية.

* * *

هليفي يتعهد بمواصلة المهام الموكلة لجيش العدو

التقى رئيس أركان جيش العدو "هرتسي هليفي" مساء الأربعاء مع عشرات من ضباط الاحتياط في الوحدات البرية والاستخباراتية والجوية والبحرية، وقال لهم: "إن رفض الخدمة العسكرية خط أحمر ولا مكان له في البروتوكول العسكري".

ووفقاً لقناة كان تعهد "هليفي" بمواصلة المهام الموكلة للجيش، وفقاً للقيم الذي بني عليها- بحسب تعبيره- كما شاركه في الاجتماع رئيس قسم القوى البشرية "اللواء يانيف أسور" وقائد القوات البرية "اللواء تامير يدعي"، وضباط كبار آخرين من جيش العدو، في محاولة لنقل رسالة مفادها: يجب الوقوف ضد الدعوات لرفض الخدمة العسكرية. وفي وقت سابق من مساء الأربعاء أرسل 400 خريج من وحدة "ماجلان" الخاصة بجيش العدو، رسالة إلى وزير الجيش "يوآف غالانت"، دعوا فيها إلى وقف الانقلاب القضائي. وفي الأيام الأخيرة، أبلغ 37 من أصل 40 طياراً في الاحتياط تابعين للسرب القتالي في سلاح جو العدو قائد سلاح الجو أنهم لن يحضروا للتدريب. كما وقع أكثر من 200 طبيب عسكري في خدمة العدو الاحتياطية رسالة تفيد بأنه إذا استمر الانقلاب القضائي، فلن يلتزموا بالانتظام في خدمة الاحتياط. إلى جانب الطيارين والأطباء، وقع الآلاف من جنود الاحتياط الآخرين، بمن فيهم أعضاء من مديريةة السايبر في جيش العدو، عريضة ضد الانقلاب.

* * *

جنرال إسرائيلي: الجبهة الداخلية غير مستعدة لنتائج هجوم على إيران

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

في الوقت الذي تتصاعد فيه التهديدات الإسرائيلية باتجاه إيران، فإن التقديرات العسكرية تبدي تشاؤماً إزاء القدرة على تحمل خيار مهاجمتها بسبب قدراتها على إحداث أضرار جسيمة بدولة الاحتلال، مع أنه منذ العام

2008، أعدّ جيش الاحتلال سلاح الجو لمهاجمة المفاعل النووي الإيراني عندما كان صغيراً ومركزاً في مكان واحد. أما اليوم، فقد نما هذا المفاعل، وتصاعد النفوذ الإيراني.

يتسحاق بريك، الجنرال الإسرائيلي البارز، أكد أنه "في السنوات العشرين الماضية، رسمت إسرائيل مراراً وتكراراً الخط الأحمر مع إيران بشأن معدل تخصيب اليورانيوم، وهددت بمهاجمتها إذا تجاوزت هذا الخط، الذي بدأ بتخصيب 20٪ من اليورانيوم، لكنه وصل الآن إلى نسبة 84٪، وحتى اليوم تستمر إسرائيل بتهديد إيران عندما تبث عبر التلفزيون صور تدريبات مشتركة مع الولايات المتحدة لمهاجمة برنامجها النووي." وأضاف في مقال نشرته صحيفته "مكور ريشون"، أنه "في السنوات العشرين ذاتها، لم تجهز إسرائيل جيئها الداخلية، ولا الجيش، لردّ إيراني محتمل على هجوم إسرائيلي على مفاعلها النووي، مع أن ردها سيكون قاسياً وقوياً بألاف الصواريخ، وإطلاق الطائرات دون طيار كل يوم على المراكز السكنية والأهداف الاستراتيجية، وصولاً لشنّ حرب إقليمية ستؤدي كل يوم لمئات من مواقع التدمير، وخسائر فادحة، ودمار هائل، وكارثة لم تشهدها إسرائيل منذ إنشائها."

وكشف أنه "في عام 2008، استعد الجيش لمهاجمة المفاعل النووي الإيراني، واستثمرت الدولة 11 مليار شيكل في تجهيز الطائرات للهجوم، وهو ما لم يتحقق في النهاية، بزعم أن الهجوم سيؤخر تقدم الإيرانيين بتطوير القنبلة النووية لعدد قليل فقط من الأشهر، ومن ناحية أخرى التقدير الإسرائيلي أن الردّ الإيراني سيتسبب بخسارة تقدر بالمئات، مع أنه اليوم أصبح الوضع أكثر تعقيداً، فالإيرانيون لديهم عدة مواقع متناثرة في أعماق الأرض، وقدرة إسرائيل على مهاجمتها لتأخير تقدمهم في تطوير القنبلة النووية محدودة جداً." وأكد أنه "في المقابل سيكون رد إيران وتداعياته على إسرائيل قاسياً وهائلاً يفوق عشرات المرات رد الفعل الكامل الذي كانت ستحصل عليه لو هاجمها في 2008، لكن الأسئلة التي يطرحها كل إسرائيلي على نفسه: إذا كانت الدولة في السنوات العشرين الماضية تنوي مهاجمة المفاعل النووي الإيراني، فلماذا لم يعدّ قادتها الجهة الداخلية والجيش ليتمكن من التعامل مع رد فعل الإيرانيين وتداعياته." وأشار إلى أن "عدم وجود جواب حقيقي عن هذا التساؤل يكشف حجم الفوضى الإسرائيلية من الدرجة الأولى والغطرسة وانعدام المسؤولية الرهيب من قبل القيادة الأمنية والسياسية تجاه الإسرائيليين، مع أنه حينها لو تم تنفيذ الهجوم فقد كان من الممكن أن يكونوا مستعدين بشكل أفضل، ويستوعبوا ردة فعل الإيرانيين وعواقبها، ما سيسمح للاحتلال بشنّ هجوم كاسح على إيران، أما اليوم فقد ضعفت الدولة كثيراً، لأن تهديداتها ضد إيران لم تعد تؤخذ على محمل الجد."

تشير الإحباطات الإسرائيلية بشأن التردد في مهاجمة المفاعل النووي الإيراني إلى أن الجيش والجهة الداخلية ليسا على استعداد لحرب إقليمية تندلع بعد الهجوم، لأنه إذا كانت نية الاحتلال تنفيذ هذا الهجوم حقيقية، فمن الضروري أولاً وقبل كل شيء أن يجهز جيئته الداخلية وجيشه لامتنصاص الضربة الشديدة التي ستؤدي لحرب إقليمية تستعد لها إيران وحلفاؤها. في الوقت ذاته، فإن الاحتلال سيكون مطالباً بالتعامل مع حرب في

سنة ساحات في نفس الوقت: إيران، وسوريا، ولبنان، وقطاع غزة، والضفة الغربية، وفلسطيني48، وإلا فستكون كارثة رهيبة هنا في دولة الاحتلال، لأن الجيش ليس جاهزاً لهذه الحرب، وفي حال هاجمت إسرائيل المفاعل النووي الإيراني قبل أن تعد الجيش والجمهية الداخلية للحرب، فإن المسؤولية المباشرة عن الكارثة الخطيرة التي ستقع على الإسرائيليين ستوضع على عاتق القيادة السياسية والأمنية في تل أبيب.

* * *

شركة إسرائيلية تطور أنظمة تجسس وتصدرها لدول أجنبية بينها خليجية

ترجمة: موقع عربي21

ذكرت صحيفة عبرية، أن شركة ساير الإسرائيلية نجحت في تطوير أنظمة تجسس تصدرها إلى دول أجنبية، بينها خليجية. وذكرت صحيفة "هآرتس" أن الشركة لم تكن معروفة قبل الإعلان غير المؤلف من جانب الوحدة المسؤولة عن الأمن "ملمب" في شباط/فبراير الماضي، عن فتح تحقيق ضد الشركة ومديرها. وتطور الشركة وتبيع برنامجا لرصد موقع هاتف خليوي ونشاط حامله في الإنترنت والوصول إلى معطيات الاتصالات في الهاتف. وتتعلق الشبهات ضدها بمخالفة قانون الإشراف على الصادرات الأمنية، ومخالفة مرسوم الجمارك و"الحصول على الشيء بالاحتيال". ووفقا للاشتباه، فإن الشركة قامت بالتسويق والتصدير، في مناسبات مختلفة، إلى عدد من الدول، منتج ساير يستوجب الرقابة، وذلك كله خلافا للقانون ومن دون الحصول على تصريح من وزارة الجيش. وتشير الصحيفة إلى أن الإعلان كان استثنائيا من وزارة الجيش، التي لا تنشر عادة عن تحقيقات تجرّمها بشبهة مخالفة قوانين الصادرات الأمنية. ووفقا لسجلات الشركات، فإن "NFV" سجلت في العام 2015، ومقرها في مدينة كفار سابا في وسط "إسرائيل". وتسيطر على أسهم الشركة سيدة تدعى أفغر نوويد. ومسجل باسم نوويد براءة اختراع في مجال الاتصالات اللاسلكية. وفتحت "ملمب" وشعبة الصادرات الأمنية تحقيقا ضد نوويد قبل نحو سنتين، وكذلك ضد زوجها، دافيد شاؤول، وضد موظفة سابقة في ساير أخرى أقامها شاؤول، بشبهة مخالفة قانون الإشراف على الصادرات الأمنية، ومخالفات من شأن "ظروف ارتكابها أن تلحق ضررا كبيرا بأمن الدولة". وضبطت الوحدة المختصة نظاما محوسبا تابعا لـ "NFV" أثناء نقله إلى زبون خارج البلاد. بذريعة أن هذا المنتج لا يخضع للرقابة اللازمة بموجب رخصة تصدير صادرة عن وزارة الجيش، ولذلك اعتقدوا أن لا حاجة لرخصة تصدير. ويملك شاؤول أسهم شركة أخرى باسم "ويب غارد تكنولوجي"، التي تصدر بشكل مراقب أنظمة مراقبة وتتبع خليوي لأجهزة استخبارات وإنفاذ قانون في العالم.

وفي إطار التحقيق ضد الشركة، صادرت "ملمب" حواسيب وهواتف محمولة لها وللمشتبهين، لكنها واجهت صعوبة في البداية في اختراقها ونسخ مضمونها لصالح التحقيق.

وخلالها لشركات سايبير هجومية إسرائيلية أخرى، مثل NSO و"فراغون" و"قوادريم"، فإن NFV ليست معروفة ولا يوجد ذكر في الشبكة حول منتجاتها أو مبيعاتها. وتعود الوثائق الداخلية التي حصلت عليها الصحيفة إلى عدة سنوات، وتكشف ما كانت تباعه، لكن يرجح أن قدرات التجسس التي تعرضها قد تطورت منذ ذلك الوقت.

وتكشف الوثائق عن أن الشركة باعت دولاً أجنبية برمجيات لرصد الموقع الجغرافي لهدف التتبع، بواسطة التعرف على رقم الـ"سيم" في هاتفه النقال وتتبع الشبكة الخليوية. وبإمكان البرنامج توفير إنذار حول دخول وخروج هدف التتبع من دولة معينة أو منطقة يتم تعريفها مسبقاً. وبحسب الشركة، فإن التعرف على الموقع يتم بمساعدة معلومات جغرافية يتم الحصول عليها من الشبكات الاجتماعية. وجرى بيع قدرات تتبع أخرى في حينه، بحيث أنها تتم بواسطة ربط نظام NFV بشركات إنترنت وهواتف خليوية في دولة الزبون. ويمنح هذا الربط مستخدم النظام تفاصيل رصد المستخدم ويسمح بتتبع أي اتصالات خليوية وفي الإنترنت للهدف، أثناء التتبع وبشكل تاريخي، والاطلاع على تصفحه وأنشطة أخرى للهدف، وبناء ملامح سلوكية. والزون وفقاً للوثائق، يمكنه الوصول إلى تطبيقات رسائل مشفرة للهدف وتتبع حساباته في الشبكات الاجتماعية. لكن ليس واضحاً عن أي نوع من التطبيقات يدور الحديث وأي إمكانية وصول متاحة. وهذا النوع من التتبع يشمل اختراق الهاتف النقال ببرنامج تجسس، مثل "بيغاسوس" أو "بريداتور"، ولذلك فإنه لا يسمح باختراق اتصالات مشفرة لتطبيقات "واتساب" و"سينغل". لكنه يسمح بجمع معلومات حول محادثات واردة وصادرة غير مشفرة.

وقال المحامي الحقوقي، إيتاي ماك، الذي ينشط في كشف استخدام مسيء للتقنيات الإسرائيلية التي يفترض أن تخضع لمراقبة، إن شعبة الإشراف على الصادرات الأمنية تنفذ بضع عشرات عمليات المراقبة وإنفاذ القانون سنوياً، لكن فتح تحقيق جنائي هو "حدث نادر". وأضاف أن الشعبة في غالب الأحيان "لا تعلن عن أي تحقيق تجريه، إلا إذا كان الحديث يدور عن مسألة هامة من الناحية الدولية، مثل الإسرائيليين الذين صدروا صواريخ وذخيرة موجهة إلى الصين، وعندها توجد مصلحة باعتنائهم بقضية كهذه. وهذا التحقيق ضد (NFV) غير مألوف ويبدو مثل خدعة علاقات عامة".

وشددت دولة الاحتلال الرقابة على السايبر في أعقاب قضية "بيغاسوس" وإدخال شركتي NSO و"كانديرو" إلى قائمة سوداء لوزارة الخارجية الأمريكية. إلا أن الصحيفة نقلت عن مصادر في صناعة السايبر قولها إنه في الأشهر الأخيرة جرت تسهيلات معينة لإصدار تراخيص تصدير، بحيث بات بالإمكان عرض هذه التقنيات على دول كان يحظر بيعها في الماضي.

* * *

ديسكن يقدم خطته لـ"إنقاذ" دولة الاحتلال من الخراب.. تتضمن اعتزال نتنياهو

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي 21

عرض رئيس جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي "الشاباك" الأسبق، يوفال ديسكن، رؤيته من أجل إنقاذ "إسرائيل" من خراب ينتظرها بفعل الأزمة السياسية الحادة التي تعصف بها هذه الأيام. وتتناهى المعارضة الإسرائيلية لما يسمى بخطة "الإصلاحات القضائية" التي تعمل عليها الحكومة الحالية بزعامة بنيامين نتنياهو، حيث يسعى الأخير إلى التخلص بطريقة آمنة من محاكمته على قضايا الفساد المتهم بها، في حين تتنامى الاحتجاجات ضد الحكومة، فيما يتزايد عدد الضباط والطيارين والجنود الراضين للخدمة العسكرية. وذكرت صحيفة "معاريف" العبرية في خبرها الرئيس الأربعاء، الذي أعده آفي ليتال، أن "رئيس الشاباك" الأسبق ديسكن، توجه هذا الأسبوع إلى رئيس الوزراء نتنياهو في كتاب شخصي، عرض فيه مخططة لحل الأزمة حول الإصلاح القضائي. "وأوضحت أن ديسكن في كتاب خطته يحذر من "سيناريوهات الخراب التي قد تعصف بإسرائيل، عندما يستكمل الإصلاح، ويناشد فيه رئيس الوزراء بأن يتخذ سلسلة قرارات بلا تأخير لمنع الانهيار."

ويأتي في رأس خطة ديسكن، وجوب "الوقف التام لتشريع قوانين الإصلاح، كما يطالب الاحتجاج المتسع ضد الإصلاح القضائي، ولاحقا" يدعو ديسكن نتنياهو لتفكيك التحالف السياسي مع "الصهيونية الدينية" و"قوة يهودية"، وأن يقيم حكومة وحدة تعمل على وضع دستور بالتوافق، على أن يتم إيجاد حل قضائي لإغلاق ملفات نتنياهو الجنائية بناء على اعتزاله المطلق للحياة السياسية. ونوهت الصحيفة إلى أن "ديسكن انضم الأسبوع الماضي إلى الاحتجاج ضد الإصلاح وألقى خطابا في إحدى المظاهرات في تل أبيب، وأوضح أن كتاب الخطة المرسل إلى نتنياهو، هو طرح شخصي لا يمثل المحتجين وليس بالتشاور معهم

. وكتب رئيس "الشاباك" الأسبق في رسالته: "لا أجد إلا مخططا واحدا يخرجنا من هذه الأزمة الرهيبة التي تهدد بتصفية إسرائيل، إذا ما تمكنت من أن تمسك به وتعمل بهذه الطريقة فلعلك أيضا تنجح في أن تعزز إسرائيل لأجل الأجيال القادمة." كما حذر ديسكن من "السيناريوهات التي تلوح في الأفق في الفترة القريبة القادمة، إذا ما اكتمل تشريع الإصلاح، محكمة العدل العليا ستشطب القوانين وستنشأ أزمة دستورية." وقال: "هذه السيناريوهات من شأنها أن تجلب إلى عتباتنا مخاطر استراتيجية ذات مغزى في حجوم لم نشهدها، وفي غضون بضعة أسابيع من شأن هذه المخاطر أن تمزق المجتمع الإسرائيلي والدولة بشكل يصعب رآه، تحطم الجيش الإسرائيلي، تمس مسا شديدا بالاقتصاد وتتسبب بأزمة ثقة غير مسبوقة لا تسمح لمنظومات الحكم بأن تؤدي مهامها."

* * *

اليمن الإسرائيلي يدعو لتعيين وزير أكثر دموية لوزارة الحرب

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

شهدت دولة الاحتلال على مدار شهرين منذ تشكيل الحكومة، مقتل 14 مستوطنًا، فيما انطلقت الصواريخ من غزة في ظل سياسة أمنية متلثممة ومتراخية، تماما مثل الحكومة السابقة، في وقائع دفعت إلى تصاعد دعوات إسرائيلية لتغيير وزير الحرب يوآف غالانت، باعتباره غير ناجح في مهامه، لأنه منذ توليه منصبه الجديد فإن الإسرائيليين لا يتمتعون بالأمن.

أفيعاد غادوت مدير منظمة "العقيدة القتالية"، زعم أن "مبرر هذه الدعوة أن جيش الاحتلال المكلف بحماية حدود الدولة من مخاطر إيران وسوريا وحزب الله والأراضي الفلسطينية، يواجه تحديات بتصدعات نظرية "الجدار الحديدي"، لأن المقاومة الفلسطينية تبدو في تصاعد، ودون عوائق، ففي القدس والضفة الغربية يمكن لأي مسلح فلسطيني أن يقتل الإسرائيلي بأسرع مما يشاء، يسير المسلحون في الشوارع في وضوح النهار دون خوف، وينفذون عمليات إطلاق نار على الطرق، حيث يسافر المستوطنون، وينجحون في القيام بذلك." وأضاف في مقال نشره موقع "ناو14" العبري أن "السياسة الأمنية للحكومة اليمينية الحالية هي كما الحكومة السابقة، مع فارق مهم أن نفتالي بينيت ويأثير لايبيد صديقان لليسار، أما الحكومة الحالية فتنتهي للكتلة اليمينية، والنتيجة هي ضعف المنظومة الأمنية الموكلة لأجهزة الشاباك والشرطة والجيش، بالتزامن مع انضمام رؤساء الأركان السابقين للاحتجاج على التغييرات القانونية، ما يعني كشف نفاقهم، وإحراقهم الضرب الجسيم بالجيش، وقد وصلت هذه الظاهرة الخطيرة إلى ذروتها اليوم برفض خطير للغاية من الطيارين، وكبار مسؤولي المؤسسة الأمنية." وأشار إلى أنه "في غمرة هذا الواقع الأمني المعقد، فإن الحكومة العازمة على تعزيز الاستيطان في الجليل والنقب والجولان والضفة، لم تنفذ أجندتها في ظل محاولات وزير الحرب غالانت انتهاك الاتفاقات الائتلافية الموقعة، ويواصل وضع العصي في عجلات الجيش، والنتيجة أن الإسرائيليين ما زالوا عالقين مع هذه الإدارة الفاشلة من قطاع الأمن، من قبل غالانت نفسه، الذي يواصل رفضه "الوقح" للمشاريع الاستيطانية، وتدميره الموجه للبوئر الاستيطانية وإخلائها، والتراخي الرهيب في مواجهة الهجمات الفلسطينية التي لا تنتهي كل ساعة."

واتهم الكاتب "غالانت بالمسؤولية عن تردي الواقع الأمني للإسرائيليين، ليس لأنه يساري، لكن لأن من يدير قوات الجيش في الضفة الغربية هو قائد المنطقة الوسطى الجنرال يهودا فوكس، صاحب وجهة النظر المنحرفة، وإلقاء اللوم على المستوطنات واليهود في المقاومة الفلسطينية المتصاعدة، وهو ينضم لذات اللهجة المروعة لكبار قادة الجيش الذين هم أسرى لمفهوم اتفاق أوصلو، والنتيجة أن آراءهم وتوصياتهم تشوه سمعة مرتدي الزي العسكري من خلال أكاذيب المتحدث باسم الجيش." وأوضح أن "الجيش بقيادة غالانت يتذرع بعدم توفير أسلحة للمستوطنين وجنود الاحتياط لمواجهة الهجمات الفلسطينية المسلحة، وفي الوقت ذاته

يوصل سياسة الاعتقالات الإدارية ضد المستوطنين المتهمين بتنفيذ جرائم ضد الفلسطينيين، بناءً على توصية رئيس الشاباك رونين بار، ونتيجة لهذه القرارات السياسية فإن المسلحين الفلسطينيين يتجولون بحرية، لأن غالانت ذاته مطالب بأن يقاتل سياسيًا المنظومة اليسارية التي يتولى مسؤوليتها داخل الجيش، وإلا فسيضطر لقتال الناخبين الذين أرسلوه للكنيست والحكومة." وزعم أن "جنود الجيش المنتظمين في الميدان ما زالت أيديهم في مواجهة الفلسطينيين مقيدة بالتعليمات الوهمية الصادرة عن غالانت، ولذلك فإن الجمهور الإسرائيلي بات على قناعة بأنه في اللحظة التي لا يكون لديه فيها حكومة يمينية بالكامل، فمن الطبيعي ألا يكون فيها وزير حرب جدير لأنه لا يطبق سياستها اليمينية."

وتبدو مثل هذه المطالبة اليمينية الإسرائيلية باستبدال غالانت غريبة ولافتة، لأنه جنرال عسكري، وصاحب آراء ومواقف معادية للفلسطينيين، لكن اليمين الفاشي الحالي يريد وزيراً منفلتاً من عقاله، ينفذ سياسة دموية بلا حدود، الأمر الذي يعني كشف دولة الاحتلال على حقيقتها، أنها عنصرية وقاتلة، وهو ما يسعى الجيش والمستوى السياسي لمنعه عبر عدم صدور هذه الصورة في أبعث تجلياتها.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: رئيس وزارة الخزانة الأمريكية الأسبق: مع خطة الإصلاح القضائي "إسرائيل تقترب كثيراً من الحافة"

الرجل الذي رشحه نتنياهو مرة لمنصب محافظ البنك المركزي يقول أنه عندما يتم إثبات صحة المخاوف بشأن عدم الاستقرار المالي، سيكون الوقت قد فات لإعادة الجن إلى القمم

قال وزير الخزانة الأمريكي الأسبق، لورانس سامرز، يوم الأربعاء، إن إسرائيل "تقترب أكثر من اللازم من الحافة" مع خطة الإصلاح القضائي المقترحة. وقال سامرز في مقابلة للقناة 12 "إحساسي أن إسرائيل تقترب كثيراً من الحافة بالطريقة التي يتم بها ذلك، وعندما تكون متأكداً من أنك قريب جداً من تلك الحافة، يكون قد فات الأوان لإصلاح الوضع"

سامرز، الذي ضغط عليه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لدعم الإصلاحات الشاملة المقترحة، رفض الاستطالة في تفاصيل محادثاتها لكنه قال إنه يأمل أن يستمع رئيس الوزراء إلى ما يقوله رجال الأعمال

والمؤسسات المالية الإسرائيلية والعالمية حول تأثير الخطة لتحديد النظام القضائي. وقال سامرز "عندما تثبت صحة المخاوف بشأن الاستقرار المالي، يكون الجن عادة قد خرج من القمقم وعادة ما يكون قد فات الأوان لاحتواء الموقف." وأضاف "إنه حقا لأمر إستثنائي عندما تؤدي مجموعة من الإجراءات في المجال القضائي إلى دعوة لاتخاذ إجراءات من جانب محافظي البنوك المركزية في الدولة ومن المجتمعات المالية الكبيرة."

وفقا لأخبار القناة 12، اتصل نتنياهو الشهر الماضي بسامرز في محاولة لإقناعه بدعم مقترحات الحكومة، والتي ستحد بشدة من صلاحيات المحاكم لتحقيق التوازن بين الفروع الأخرى للحكومة وقلب أجزاء أخرى من النظام القضائي. وذكر التقرير أن نتنياهو وسامرز تحدثا لمدة ساعة تقريبا، مع محاولة رئيس الوزراء إقناع المسؤول الأمريكي السابق بمزايا خطة حكومته. رئيس الوزراء أراد على الأرجح إقناع سامرز برفض تأكيدات كبار الاقتصاديين الإسرائيليين بأن الخطة لتقييد القضاء ستضر بالاقتصاد. ويقول منتقدون إن خطط الحكومة لكبح القضاء ستضعف الطابع الديمقراطي لإسرائيل، وتزيل عنصرا رئيسيا من ضوابطها وتوازنها، وتترك الأقليات دون حماية. وقال سامرز "هناك شعور بأن هذا الإصلاح القضائي - ليس بسبب متابعة فكرة الإصلاح القضائي - ولكن لأنه يتم اتباعها بطريقة مثيرة للانقسام وسريعة جدا ومتطرفة جدا ... سيقوض الثقة في العلاقات أو سيغيرها، وسيتقوض ما كان إنجازا كبيرا لإسرائيل في بناء اقتصاد شركات ناشئة." وقال محذرا "حقيقة أنه يبدو أن هناك الكثير من الغضب والإحساس بالعزلة من جانب الكثيرين ممن لديهم الكثير من رأس المال يزيد من احتمالية هروب رأس المال وخروج الكثيرين ممن بنوا قوى تصدير لا تصدق والتي من خلال توليد النقد الأجنبي عززت الأسواق الإسرائيلية وعززت قيمة الشيكل." وقال سامرز إنه بينما قدم نتنياهو العديد من "المساهمات المهمة" لإصلاح الاقتصاد الإسرائيلي، فإن هناك "قلق كبير" عندما يكون هناك تقلب في قيمة الشيكل وفي أسواق الأسهم الإسرائيلية.

سامرز، وهو يهودي، شغل منصب وزير في إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون، وكان أيضا مديرا للمجلس الاقتصادي الوطني في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما. كما شغل منصب رئيس جامعة هارفارد. وفي عام 2013، سعى نتنياهو إلى ترشيح سامرز محافظا لبنك إسرائيل - وهو منصب رفضه الأخير. درس كل من نتنياهو وسامرز في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في منتصف السبعينيات.

جاءت تعليقات سامرز بعد ساعات من إعلان شركة التكنولوجيا الإسرائيلية Riskified عن نقل 500 مليون دولار إلى خارج البلاد وتقديم حزم تغيير محل إقامة لبعض الموظفين المعنيين بذلك. وقال الرئيس التنفيذي لشركة منع الاحتيال والشريك المؤسس فيها عيدو غال في رسالة بريد إلكتروني إلى الموظفين إن الشركة تقوم بتحويل الأموال، والتي تشكل "بشكل أساسي كل" احتياطات الشركة في إسرائيل، بسبب مخاوف من أن تبدأ الحكومة في فرض قيود على التحويلات النقدية. وقالت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني يوم الثلاثاء إن مقترحات الحكومة قد تضعف القوة المؤسسية للبلاد وتؤثر سلبا على توقعاتها الاقتصادية.

التحذير الصادر عن الوكالة هو أحدث إشارة من قطاع الأعمال إلى أن خطط الحكومة قد تعرقل الاستثمار المستمر في البلاد، حيث ذكرت تقارير أن بعض المستثمرين بدأوا بالفعل في تقليص أو تجميد تدفق الأموال إلى إسرائيل بالكامل. وأشارت موديز إلى أن الخطط القضائية من شأنها "تغيير استقلال القضاء بشكل جوهري والضوابط والتوازنات الفعالة" في الحكومة، وقالت إن المؤسسات الإسرائيلية هي عامل مهم في ملفها الائتماني.

سلط التقرير الضوء على قطاع التكنولوجيا الحيوي في إسرائيل، والذي يمثل حوالي نصف جميع الصادرات وربع ضريبة الدخل، ويعتمد على الاستثمار الأجنبي. وأصدرت مجموعة تضم المئات من الاقتصاديين الإسرائيليين تحذيرا جديدا الأسبوع الماضي من أن الانهيار المالي يمكن أن يحدث "بشكل أقوى وأسرع" مما توقعوه في الأصل عندما كتبوا "خطابا طارئا" يحذرون فيه من أن التغيير القضائي بعيد المدى الذي تدفع به الحكومة قد تكون له تداعيات خطيرة.

من المقرر أن تقوم حركة الاحتجاج ضد خطط الإصلاح القضائي للحكومة بشن حملة كبيرة أخرى لتعطيل الحياة اليومية في إسرائيل يوم الخميس، فيما يطلق عليه النشطاء "يوم المقاومة." ويتضمن اليوم بشكل خاص خططا لإغلاق الطرق حول مطار بن غوريون في محاولة لعرقلة وصول نتنياهو إلى المطار لمغادرة البلاد في رحلته في زيارة رسمية لإيطاليا. هذا بالإضافة إلى المسيرات والإضرابات المؤقتة في أماكن العمل وإغلاق الطرق الرئيسية وتعطيل خدمات القطارات والمظاهرات خارج منازل كبار المسؤولين الحكوميين.

* * *

واللانيوز: لا اتفاق بشأن تسهيلات رمضان: مسؤولون أمنيون يحذرون: خرق التوازنات سيشتعل فتيل العنف

بقلم أميربوخبوط

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع. أطلس للدراسات

رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وزير الأمن يوأف غالنت، رئيس الأركان هرتسي هليفي وقائد مقر الوسطى الجنرال يهودا فوكس ناقشوا، الأحد، التسهيلات لصالح الفلسطينيين من الضفة الغربية في شهر رمضان؛ غير أنهم لم يتوصلوا إلى الحسم في الموضوع بسبب التوترات في الحكومة.

جهات رفيعة في الجيش الإسرائيلي أوضحت أنه ورغم وقف التنسيق الأمني والوضع المتوتر، فإن هناك توقع كبير بأن تعلن السلطة مسبقاً عن التسهيلات ونظام التحركات باتجاه أماكن الصلاة في المسجد الأقصى عن طريق المعابر المحيطة بالقدس، وسيما المشاة على الأقدام في قلنديا وفي معبر راحيل.

جهات من مقر قيادة الوسطى قالوا إن التوجه هو الاستعداد لشهر رمضان، الذي سيبدأ حسب التقديرات في الـ 22 من مارس، من خلال الفئات العمرية للمصلين الذين سيحصلون على تصريح الدخول إلى المسجد الأقصى، النساء، الأطفال والبالغين. الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود والشرطة الإسرائيلية سيستعدون لقوافل الحافلات في الحواجز وعلى المفترقات المؤدية إلى القدس، وعلى المعابر الحدودية نفسها.

مسؤولون في الجيش أوضحوا لوزير الأمن غالنت أنه في هذه المرحلة فإن المعابر الحدودية لا تستطيع أن تستوعب مئات آلاف المصلين، المتوقع ان يصلوا إلى المسجد الأقصى، ولذلك المطلوب الاستعداد الهندسي للتوسيع المؤقت في المعابر لمنع الازدحام، والتدافع في المعابر نفسها وزيادة التفتيش الأمني للمشاة على الأقدام والسيارات.

المسؤولون في الجيش أوضحوا أن الوقت يمر سريعاً، ويجب الاستعداد مبكراً قدر ما أمكن، من أجل منع المظاهرات العنيفة، وحذروا "يُمنع المساس بحرية العبادة، ويُمنع خرق التوازنات في المنطقة فإن هذا من شأنه أن يشعل فتيل العنف".

في الأثناء، يُواصل الجيش الإسرائيلي مضاعفة تواجدته في منطقة الضفة بثلاث كتائب من المقاتلين، على خلفية التحذيرات التي ترد بشأن العمليات ومواصلة مطاردة منفذ العملية في مفترق عينابوس على محور حوارة. وحسب أقوال الجهات الأمنية في الضفة، فقد تم فتح محطات الوقوف، يوم الجمعة، من جديد وعاد الهدوء إلى حوارة. كذلك، امتدح قائد لواء الضفة وتل أبيب الجنرال آفي بولت القوات التي منعت دخول الإسرائيليين إلى قرية حوارة. "لا أحد يستطيع أن يضمن أمن الإسرائيليين الذين يريدون التبرع بالمال للفلسطينيين وإظهار التضامن والدعم لرجال الأعمال والمواطنين الفلسطينيين الذين تضرروا من الحرائق" قال مسؤول عسكري، "ليس كل الفلسطينيين يريدون المال من الإسرائيليين، لم يكن من الممكن توقع ردود الفعل".

* * *

الائتلاف يخطط لبدء تشريع جزء من الخطة المقترحة لإنهاء أزمة "الإصلاح القضائي"

ترجمة: موقع عرب 48

اقترح سكرتير الحكومة، يوسي فوكس، إجراء تغييرات في الخطة المقترحة، في حين يخطط الائتلاف لبدء تشريع جزء منها، حتى بدون موافقة المعارضة.

يخطط الائتلاف الذي يشكّل الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، لبدء تشريع جزء من المُقترح لخطة توافقية، بشأن الأزمة في إسرائيل على خلفية خطة إضعاف القضاء، والذي كان قد طرح ليل الإثنين - الثلاثاء؛ وذلك "حتى بدون موافقة المعارضة"، التي عارضت المقترح بدورها.

جاء ذلك بحسب ما أفادت القناة الإسرائيلية 12 في تقرير أشارت فيه إلى أن المعارضة أبدت على الفور معارضتها للمخطط.

وأفاد التقرير بأن "أحد الأمور التي يجري النظر فيها الآن في الائتلاف، هو تشريع تشكيلة لجنة اختيار القضاة"، وفقاً للمقترح.

وتشير الخطوط العريضة للمقترح إلى أنه لن يكون لدى الائتلاف أغلبية تلقائية في لجنة اختيار القضاة، كما لن تُشرع "فقرة التغلب (الائتلاف على المحكمة العليا)" التي تمنع الرقابة القضائية على قوانين يسنها الكنيست. وفي الوقت ذاته، لن تتمكن المحكمة العليا من إلغاء التعيينات السياسية على أساس "عدم المعقولية".

وفي ما يخصّ تشكيلة لجنة اختيار القضاة، "ستكون التشكيلة من ممثلي الائتلاف وممثلي المعارضة بالتساوي بدون قضاة"، وفق القناة. وأضافت القناة أنه "وفقاً للخطوط العريضة التي من المحتمل طرحها للتصويت (في وقت لم تحدده)، سيكون رئيس المحكمة العليا مراقباً، وسيمنح حقّ نقض لمر واحدة، لكلّ طرف." وأشارت القناة إلى أنه "حتى لو قام الائتلاف بسن هذا المخطط أو جزء منه، فلن تتوقف الاحتجاجات"، مؤكدة أن قادة في المعارضة، وللاحتجاجات قد قالوا: "لن نأتي لنقاش (بشأن الموضوع) إذا كان هذا هو الأساس"، في إشارة إلى رفضهم التام للمقترح المطروح.

تغييرات مقترحة في الخطة

وفي سياق ذي صلة، أفادت هيئة البث الإسرائيلية العامة ("كان 11")، بأن سكرتير الحكومة، يوسي فوكس، اقترح إجراء تغييرات في الخطة المقترحة. وذكرت "كان 11" أن "وثيقة داخلية" تعرض تغييرات فوكس في "الخطوط العريضة، والتي تشمل سيطرة شبه كاملة على لجنة اختيار القضاة." وفي ما يتعلق بتشكيل لجنة تعيين القضاة، اقترح فوكس "تشكيلة من 5 أعضاء من الائتلاف وأكاديميين من اختيارهم (اختيار الائتلاف)، وعضوين من المعارضة، و 3 قضاة"، مقارنة بـ 4 أعضاء في الائتلاف، ومثلهم من المعارضة، بالإضافة إلى 4 قضاة ومنح حق النقض، وفق الخطة المقترحة.

في السياق، أبدى وزير القضاء، ياريف ليفين، ورئيس لجنة القانون والدستور في الكنيست، سيمحا روتمان، عن استعدادهما لقبول أجزاء كبيرة من الخطة، علماً بأنهما كانا قد رفضاها، الثلاثاء، وقالوا إن المسودة "تفرغ

الإصلاح القضائي من مضمونه الأساسي". وأضاف: "سنستمر بدفع التشريعات كما هو مخطط لها." وادعى عضو رفيع المستوى في الائتلاف، أنهم "يفكرون في إبطاء تشريع الإصلاح (يشيرون إلى خطة إضعاف القضاء) بطريقة غير معلن عنها، وإذا ما تقدّمت التسوية قُدّما"، بحسب "كان" 11.

* * *